بسم الله الرحمن الرحيم

الشرق العربي

إشراقة

العدد: ٦٨
شهرية تصدر عن
كليات الشرق العربي
غرة رمضان ١٤٤٦هـ الموافق ١ مارس ٢٠٢٥م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

٢ تقرير المؤتمر العلمي السادس لمحاضري القانون البيئي

٤ مبادرة السعودية الخضراء حماية للبيئة د. هايدي البلتاجي

١٣ أمين عام المؤتمر: كلية الحقوق تعكس التزامها بخدمة المجتمع

١٤ السعودية في طليعة الدول في الجهود البيئية

د. العمير: اهتمام دولي و رعاية وزارية لمؤتمر جمعية محاضري القانون البيئي وجهود علمية مكثفة

مشرف عام الكليات يرفع التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة:

كليات الشرق العربي تحتفل بيوم التأسيس.

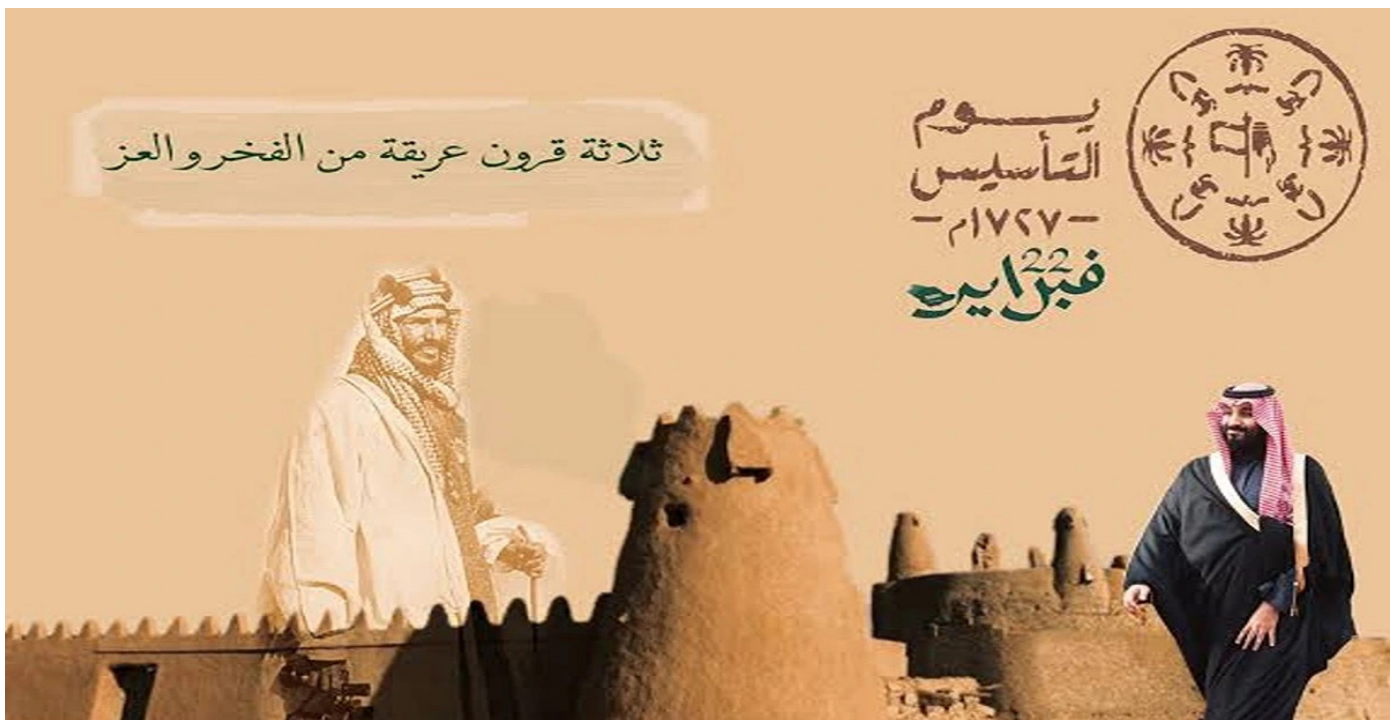

إشراقة كتب خالد الخضري

احتفلت المملكة العربية السعودية في ٢٢ فبراير الماضي بذكرى يوم التأسيس، وهي المناسبة الوطنية التي تجسد العمق التاريخي للمملكة، وتوثّق الجذور الراسخة للدولة السعودية منذ تأسيسها على يد الإمام محمد بن سعود عام ١٧٢٧م في الدرعية.

وبهذه المناسبة، رفع الأستاذ الدكتور عبدالله الفيصل أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز – حفظهما الله – بهذه المناسبة، مؤكداً أن يوم التأسيس يمثل محطة تاريخية مهمة تعكس جذور الدولة السعودية الراسخة، ومسيرتها الممتدة لأكثر من ثلاثة قرون في بناء وحدة قوية واستقرار مستدام.

وأكد الفيصل، أن هذه الفعاليات تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ قيم الولاء والانتماء في نفوس أبناء الوطن، مشدداً على أهمية دور المؤسسات التعليمية في نقل المعرفة التاريخية وربط الأجيال الحاضرة بماضي المملكة المجيد.

واختتم الفيصل حديثه بالدعاء بأن يحفظ الله المملكة وقيادتها الرشيدة، وأن يديم عليها الأمن والازدهار، مؤكداً أن الكليات تفخر بالمشاركة في هذه المناسبة الوطنية العزيزة من خلال مبادرات تعليمية وثقافية تعزز الوعي بتاريخ الوطن ومسيرته المشرّفة.

وقد نظمت كليات الشرق العربي احتفالية خاصة بهذه المناسبة تسلط الضوء على الإرث التاريخي العريق للمملكة، وتشير إلى مراحل تأسيس الدولة السعودية الأولى.

كلية الحقوق تستضيف مؤتمر محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بندر الذرحاني إشراقة

تستضيف كلية الشرق العربي للحقوق المؤتمر العلمي السادس لجمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ASSELLMU)، والذي يُعقد خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ فبراير الجاري، تحت عنوان «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، وذلك برعاية وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة، وبالتعاون مع عدد من الجهات الدولية، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وأكد عميد كلية الشرق العربي للحقوق الدكتور خالد العمير أن المؤتمر يهدف إلى مناقشة التحديات البيئية والمائية في المنطقة، ودور التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة والأمن المائي، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والخبراء من مختلف دول العالم. وسيشهد المؤتمر جلسات علمية متخصصة حول القوانين البيئية الدولية، والإدارة المستدامة للموارد المائية، ودمج الدراسات البيئية في المناهج التعليمية، إضافة إلى إطلاق كتاب علمي حول سياسات التنوع البيولوجي في المنطقة بالتعاون مع جامعة كامبريدج.

وأضاف العمير أن استضافة المؤتمر تأتي في إطار التزام الكليات بدعم البحث العلمي، وتعزيز التعاون الأكاديمي في القضايا البيئية، والمساهمة في تطوير السياسات والتشريعات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.

وأضاف إن «القانون البيئي أصبح اليوم أحد أهم الأدوات لضمان مستقبل مستدام، ونهدف من خلال هذا المؤتمر إلى تعزيز الوعي القانوني البيئي، وطرح حلول عملية للتحديات التي تواجه الأمن المائي في منطقتنا».

وسيختتم المؤتمر بجولة سياحية للمشاركين في الرياض، إلى جانب حفل تكريمي للمتميزين في مجال القانون البيئي، في تأكيدٍ على أهمية الدور الأكاديمي في دعم قضايا البيئة والاستدامة.

افتتاحية العدد

د. خالد الخضري

رئيس التحرير

أهمية المؤتمرات العلمية التي تخدم البيئة

تعد المؤتمرات العلمية من أبرز الأدوات التي تسهم في تطوير المعرفة وتبادل الخبرات، لا سيما عندما تكون موجهة لخدمة البيئة. في ظل التحديات البيئية المتزايدة مثل التغير المناخي، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، أصبح من الضروري عقد مؤتمرات علمية تسلط الضوء على هذه القضايا وتقدم حلولاً عملية مستدامة.

وبالتأكيد أن لهذه المؤتمرات دورها العلمي في خدمة البيئة من خلال:

نشر الوعي البيئي: حيث تسهم في نشر الثقافة البيئية من خلال تقديم الأبحاث والدراسات التي تشرح المخاطر البيئية وسبل الحد منها، مما يعزز من وعي المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة.

وتساهم أيضا في تبادل الخبرات والأبحاث: فهي تجمع الباحثين، والخبراء من مختلف أنحاء العالم للمشاركة بأحدث الأبحاث والابتكارات في مجال حماية البيئة، مما يتيح الوصول إلى حلول علمية أكثر تطورًا.

وتحفز الابتكار البيئي: من خلال مناقشة المشكلات البيئية، حيث يتم تقديم أفكار جديدة لتطوير تقنيات مستدامة مثل الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة الذكية، مما يسهم في إيجاد بدائل صديقة للبيئة.

كما أن لها دورا في التأثير على السياسات البيئية: بحيث يمكن للتوصيات التي يتم الخروج بها أن تؤثر على صناع القرار والسياسات الحكومية، مما يساعد في سن قوانين وتشريعات تدعم الاستدامة البيئية.

وهي تساهم أيضا في التعاون بين المؤسسات العلمية والصناعية: بحيث تتيح فرصًا للشراكة بين الجامعات، ومراكز الأبحاث، والشركات المهتمة بالحلول البيئية، مما يسهل تنفيذ المشروعات المستدامة على أرض الواقع.

واليوم كليات الشرق العربي تقوم باستضافة المؤتمر السادس لجمعية محاضري القانون البيئي وهو المؤتمر الدولي المهم الذي يمثل إضافة مهمة في ظل التغيرات البيئية العديدة التي يشهدها كوكبنا في السنوات الأخيرة. ويحمد لكلية الشرق العربي للحقوق قيامها بهذه الخطوة المهمة واستضافتها للمؤتمر السادس في الرياض بالمملكة العربية السعودية، لأهمية مثل هذه المؤتمرات الدولية كما ذكرنا آنفا.

وسوف أسوق هنا أمثلة على مؤتمرات علمية بيئية مؤثرة، مثل:

مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP): الذي يجمع قادة العالم لوضع استراتيجيات لمواجهة التغير المناخي.

مؤتمر العلوم البيئية والتكنولوجيا الخضراء: الذي يركز على استخدام التكنولوجيا لحل المشكلات البيئية.

المؤتمر الدولي لإدارة النفايات والتدوير: الذي يعرض أحدث الحلول في إعادة التدوير وتقليل المخلفات.

وأخيرا: تنظيم المؤتمرات العلمية البيئية ليس مجرد تجمع أكاديمي، بل هو منصة حيوية لتوجيه الجهود نحو مستقبل أكثر استدامة. من خلال هذه المؤتمرات، يمكننا بناء شراكات قوية، وإيجاد حلول عملية، ورفع مستوى الوعي البيئي، مما يسهم في حماية كوكبنا للأجيال القادمة.

برعاية وزارة البيئة والمياه والزراعة

كلية الشرق العربي للحقوق تستضيف المؤتمر العلمي السادس لجمعية محاضري القانون البيئي

خاص بإشراقة/ بندر الذرحاني
مها إحسان

د. العمير: اهتمام دولي ورعاية وزارية لمؤتمر جمعية محاضري القانون البيئي

جهود علمية مكثفة في سبيل تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة

دمج الدراسات البيئية في مناهج الجامعات لتعزيز الوعي بالقانوني البيئي

تستضيف كلية الحقوق في كليات الشرق العربي بالرياض، بالشراكة مع جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ASSELLMU)، المؤتمر العلمي السادس للجمعية، والذي يُعقد خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ فبراير الجاري، تحت عنوان «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

يفتتح المؤتمر بجلسة رسمية برعاية المشرف العام، رئيس مجلس أمناء كليات الشرق العربي الأستاذ الدكتور عبدالله بن محمد الفيصل، ومديرة قسم القانون في برنامج الأمم المتحدة للبيئة البروفيسورة باتريشيا مبوت، ومدير برنامج سيادة القانون في مؤسسة كونراد أديناور فيليب بريمر، ورئيس جمعية المياه المنتجة في الشرق الأوسط هاني الخليفة، ورئيس جمعية محاضري القانون البيئي البروفسور داميولا أولاووبي، وحضور نخبة من المسؤولين وعدد من الأكاديميين والخبراء من مختلف دول المنطقة، الذين سيشاركون في حلقات نقاشية متخصصة، من بينها «دور القانون البيئي في تعزيز الأمن المائي»، و«الحلول المستدامة للنزاعات البيئية»، و«التعليم القانوني البيئي وأهداف التنمية المستدامة»، كما يتضمن البرنامج جلسات عمل تناقش التحديات القانونية المرتبطة بندرة المياه في المغرب، وإدارة المياه العابرة للحدود، ودور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن المائي، وحماية البيئة كحق من حقوق الإنسان.

وفي تصريح خاص لإشراقة أكد الدكتور خالد العمير عميد كلية الشرق العربي للحقوق أن المؤتمر سوف يحظى برعاية كل من وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ودار صادر للنشر القانوني، بالإضافة إلى دعم تقني من برنامج سيادة القانون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمؤسسة كونراد أديناور، وكرسي اليونسكو للقانون البيئي في جامعة حمد بن خليفة، والاتحاد الإفريقي، وشركة د. فهد الرفاعي وشركاؤه للمحاماة والاستشارات القانونية.

وأشار العمير أن كليات الشرق العربي تحرص من خلال عقد هذا المؤتمر على تعزيز حضور المملكة العلمي في المحافل الدولية والمساهمة في معالجة المشكلات الإقليمية بدور ريادي بارز، حيث يعد هذا المؤتمر محطة علمية مهمة لتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية والخاصة في مجال القانون البيئي، ويهدف إلى وضع خارطة طريق لتحسين التشريعات البيئية في المنطقة، بما يسهم في تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة.

وأوضح العمير أن المؤتمر يسعى إلى جمع نخبة من الأكاديميين والخبراء والممارسين في مجال القانون البيئي لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه الأمن المائي في المنطقة، ودور التشريعات البيئية في تعزيز الحوكمة المستدامة للموارد المائية.

كما سيستعرض المشاركون أفضل الممارسات والابتكارات القانونية التي يمكن أن تساهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.

وكشف العمير أن جدول أعمال المؤتمر سيشتمل على عدد من الجلسات وورش العمل التي تغطي الجوانب القانونية المختلفة للأمن المائي، بما في ذلك: «المياه والقانون البيئي الدولي» حيث سيتم مناقشة دور الاتفاقيات البيئية الدولية في دعم الأمن المائي، والتحديات المتعلقة بتحلية المياه وإعادة التدوير والإدارة المتكاملة للموارد المائية، «المقاربات المحلية والإقليمية» التي تسلط الضوء على أحدث التشريعات والمبادرات القانونية في مختلف دول المنطقة، «تعليم القانون البيئي» وأهمية إدماج الدراسات البيئية في مناهج الجامعات لتعزيز الوعي القانوني البيئي، «التطبيق العملي» حيث سيتم استعراض الفجوات القانونية في تشريعات المياه وآليات تحسين القدرات المؤسسية في المنطقة.

وأن من أبرز فعاليات المؤتمر «المائدة المستديرة القضائية» التي تهدف إلى تعزيز قدرات القضاة والمحامين في مجال العدالة البيئية والمناخية، ويتم خلالها مناقشة قضايا حيوية مثل الوصول إلى العدالة البيئية، وتحقيق التوازن بين الاستثمار والتنمية المستدامة، ودور المحاكم البيئية في معالجة النزاعات المرتبطة بالموارد المائية.

كما سيتم خلال المؤتمر إطلاق كتاب قانون وسياسات التنوع البيولوجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي يُنشر بالتعاون مع مطبعة جامعة كامبريدج.

تجدر الإشارة إلى أنه في ختام المؤتمر، سيتم تنظيم جولة سياحية للمشاركين في مدينة الرياض، إلى جانب حفل تكريمي يُكرّم فيه أبرز الباحثين والمشاركين الذين أسهموا في إنجاح الحدث.

وكانت كليات الشرق العربي قد شاركت في المؤتمر الدولي الذي انعقد في جامعة صحار بسلطنة عمان العام الفائت تحت عنوان: (القانون البيئي وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠) برعاية الأستاذ الدكتور محاد بن سعيد باعوين وزير العمل بسلطنة عمان، وقدم الدكتور خالد بن عثمان العمير عميد كلية الحقوق بالكليات خلال المؤتمر الدولي ورقة عمل تركز على أهمية رفع مستوى الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمع وذلك انطلاقاً من إمكانية تدريس مقرر القانون البيئي في المدارس والجامعات وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

يذكر أن جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شبكة مهنية من خبراء القانون البيئي تعمل وفقاً لنظامها الأساس على تعزيز الحوار والنقاش والتعليم والبحث والممارسة وتطبيق القانون البيئي بكفاءة وذلك فيما يتعلق ببلدان وشعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقانون البيئي هو مفتاح الرفاهية العامة والإدارة الفعالة للموارد والتنمية المستدامة والسلام في عالم يتسم بالعولمة مثل العديد من المناطق الأخرى في العالم.

الاستثمار البيئي في المملكة:

بين الجدوى الاقتصادية والتحديات المستقبلية

د. عبد الله الخرماني
رئيس قسم إدارة الأعمال

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا في رؤيتها التنموية، حيث وضعت الاستدامة البيئية في صلب استراتيجياتها الوطنية، متماشية مع أهداف رؤية ٢٠٣٠. ومع تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية، أصبح الاستثمار في هذا المجال أحد المحاور الأساسية التي يمكن أن تحقق عوائد مالية مجزية، إلى جانب الأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع.

في هذا المقال، سوف نستعرض بشكل مفصل جدوى الاستثمار البيئي في المملكة، أهم مجالاته، التحديات التي تواجهه، والحلول الممكنة لتجاوز هذه التحديات.

ومن هنا تنبع أهمية الاستثمار البيئي وجدواه الاقتصادية والتي تتمثل في التالي:

١. التحول نحو الاقتصاد الأخضر لأن الاستثمار البيئي لم يعد خيارًا ثانويًا أو رفاهية اقتصادية؛ بل أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. المملكة العربية السعودية، باعتبارها واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط عالميًا، تدرك أهمية تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط، وهو ما يجعل الاستثمار البيئي خيارًا استراتيجيًا.

٢ـ العوائد المالية المجزية حيث تشير الدراسات إلى أن المشاريع البيئية توفر فرصًا استثمارية ذات عوائد مرتفعة على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال:

ـ إعادة تدوير النفايات: يمكن أن تحقق هذه الصناعة أرباحًا كبيرة من خلال تحويل النفايات إلى منتجات قابلة للاستخدام مثل الأسمدة والطاقة.

– مشاريع الطاقة المتجددة: مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي أصبحت أقل تكلفة وأكثر كفاءة مع التطور التكنولوجي.

– السياحة البيئية: تُعد مصدر دخل مستدام يجذب السياح الباحثين عن تجارب فريدة وصديقة للبيئة.

٣. دعم حكومي قوي: الحكومة السعودية تقدم دعمًا كبيرًا للاستثمارات البيئية من خلال مبادرات ومشاريع ضخمة مثل:

– مبادرة السعودية الخضراء: التي تهدف إلى زراعة ١٠ مليارات شجرة ومكافحة التصحر.

– مشروع نيوم: الذي يعتمد بالكامل على الطاقة النظيفة ويهدف إلى أن يكون نموذجًا عالميًا للمدن المستدامة.

– صندوق البيئة السعودي: الذي يوفر تمويلًا للمشاريع البيئية ويحفز القطاع الخاص على المشاركة.

ومن أهم مجالات الاستثمار البيئي في السعودية ما يلي:

١. إدارة النفايات وإعادة التدوير:

تعتبر إدارة النفايات واحدة من أكثر المجالات الواعدة في الاستثمار البيئي داخل المملكة. مع تزايد عدد السكان والنمو الحضري السريع، تنتج السعودية كميات هائلة من النفايات يوميًا، حيث يمكن تحويل هذه النفايات إلى موارد اقتصادية من خلال:

– إنشاء مصانع لإعادة التدوير.

– تحويل النفايات العضوية إلى أسمدة زراعية.

– إنتاج الطاقة من النفايات عبر تقنيات الحرق الموجه أو الهضم اللاهوائي.

٢. الطاقة المتجددة:

تعد الطاقة المتجددة أحد أهم محاور رؤية ٢٠٣٠، حيث تسعى المملكة إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري. أبرز المشاريع في هذا المجال تشمل:

– محطات الطاقة الشمسية مثل مشروع «سدير للطاقة الشمسية»، الذي يُعد أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم.

– مزارع الرياح التي تُقام في مناطق مثل دومة الجندل.

٣. السياحة البيئية:

تمتلك المملكة طبيعة متنوعة تشمل الصحاري الشاسعة، الجبال الخلابة، والشواطئ الساحرة. يمكن استغلال هذه الموارد الطبيعية من خلال:

– إنشاء محميات طبيعية ومتنزهات وطنية.

– تطوير برامج سياحية تعتمد على الاستدامة مثل رحلات السفاري والمخيمات البيئية.

– بناء منتجعات تعتمد على الطاقة النظيفة وتستخدم مواد صديقة للبيئة

٤. مكافحة التصحر وتنمية الغطاء النباتي:

التصحر يُعد تحديًا كبيرًا تواجهه المملكة بسبب طبيعتها الجغرافية والمناخية. الاستثمار في مشاريع زراعة الأشجار واستصلاح الأراضي يمكن أن يحقق فوائد بيئية واقتصادية كبيرة.

٥. التقنيات الخضراء:

يشمل هذا المجال تطوير تقنيات حديثة تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية ومعالجة المياه وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

رغم الفرص الواعدة التي يقدمها الاستثمار البيئي، إلا أنه يواجه عددًا من التحديات التي يجب التعامل معها بحكمة لضمان نجاح المشاريع واستدامتها:

١. ارتفاع التكاليف الأولية لأن المشاريع البيئية غالبًا ما تتطلب استثمارات أولية ضخمة لتطوير البنية التحتية وشراء التقنيات الحديثة، على سبيل المثال، إنشاء محطات للطاقة الشمسية أو مصانع لإعادة التدوير يحتاج إلى رأس مال كبير قد يُثني بعض المستثمرين عن دخول هذا المجال.

٢. ضعف الوعي المجتمعي حيث لا يزال الوعي بأهمية المشاريع البيئية منخفضًا نسبيًا لدى بعض الفئات المجتمعية، مما قد يؤدي إلى ضعف الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة.

٣. التشريعات التنظيمية التي رغم الجهود الحكومية لتطوير الأنظمة الداعمة للاستثمار البيئي، إلا أن بعض القوانين قد تكون غير واضحة أو متغيرة بشكل يؤثر على استقرار المشاريع.

٤. نقص الكوادر المؤهلة حيث يتطلب الاستثمار البيئي خبرات متخصصة في مجالات مثل الهندسة البيئية وتقنيات الطاقة المتجددة، وهو ما قد يمثل تحديًا بسبب نقص الكفاءات المحلية المدربة.

من هنا كان علينا تقديم الحلول التي تساعد على تجاوز التحديات، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

١. تقديم حوافز مالية وتشجيعية للمستثمرين كتقديم حوافز ضريبية وإعفاءات للمستثمرين في القطاع البيئي لتقليل العبء المالي عليهم وتشجيعهم على دخول هذا المجال.

٢. تعزيز الشراكات الدولية والمحلية والتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة يمكن أن يساعد في نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى المملكة.

٣. زيادة الوعي المجتمعي وإطلاق حملات توعوية تثقيفية عبر وسائل الإعلام والمدارس والجامعات لتعزيز ثقافة الاستدامة وتشجيع المواطنين على دعم المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة.

٤. تطوير برامج تدريب وتأهيل الكوادر من خلال إنشاء مراكز تدريب متخصصة لتأهيل الشباب السعودي للعمل في مجالات الاستثمار البيئي المختلفة.

وبلاشك أنه مع الدعم الحكومي القوي والإمكانات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تمتلكها المملكة، يُتوقع أن يشهد قطاع الاستثمار البيئي نموًا كبيرًا خلال السنوات القادمة، ومن المتوقع أن تصبح السعودية نموذجًا عالميًا يحتذى به في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاريع مبتكرة تجمع بين الجدوى الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

حيث أن الاستثمار في المجال البيئي في المملكة ليس مجرد خيار اقتصادي؛ بل هو ضرورة استراتيجية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة العالمية، ورغم التحديات التي تواجه هذا النوع من الاستثمار، فإن الفرص المتاحة والدعم الحكومي الكبير يجعلانه مجالاً واعداً يمكن أن يحقق عوائد مالية مجزية ويسهم بشكل فعال في حماية البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال القادمة.

بحث قدمه رئيس قسم القانون الخاص

مخاطر تلوث البيئة البحرية الناتج عن السفن التجارية

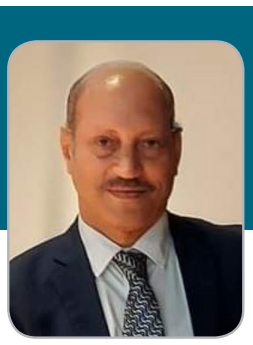

د. محمد مصطفى مرسي

تعد البيئة البحرية أحد أهم الموارد الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الإنسان وعلى التنوع البيولوجي للكائنات البحرية، إلا أنها تواجه تهديدات متزايدة بسبب التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية، ومن أبرزها التلوث الناجم عن السفن التجارية، الذي تناوله الباحث الدكتور محمد مصطفى عبد الصادق مرسي، أستاذ مساعد في القانون، رئيس قسم القانون الخاص موضوع التلوث البحري الناتج عن السفن البحرية التجارية، ومدى خطورة هذا التلوث سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على صحة الإنسان، وعلى البيئة البحرية، والثروة السمكية ، والتغيرات الطبيعية والكيميائية التي تحدث في مياه البحر مما يؤثر على الكائنات البحرية.

وقسّم د. مرسي موضوع البحث إلى ثلاث مباحث حيث بين الأول مفهوم البيئة البحرية والتلوث البحري، وفي الثاني مصادر التلوث البحري وتأثيره على البيئة البحرية، والثالث كيفية معالجة التلوث البحري والحد منه وفقا للاتفاقيات الدولية والأنظمة الداخلية.

وأشار البحث إلى أسباب ومصادر التلوث البحري منها التفريغات العملياتية للسفن بالمواد الضارة، وتصريف مياه الصرف الصحي من السفينة أثناء الإبحار وتصريف مياه الاتزان، وتنظيف السفن من بعض المخلفات الناشئة عن حمولة الحيوانات الحية، والتلوث النفطي الناتج عن غسيل خزانات النفط بعد تفريغها، وحالات التصادم السفن وما قد تسببه من تسريب للنفط وتكون البقع الزيتية على سطح البحر، والتلوث الناتج من جنوح السفن والتفريغ العمدي للمواد البترولية في مياه البحر ،وأيضاً التفريغ العمدي للمواد البترولية في بعض حالات الحروب و تفريغ مياه الاتزان ،و الإغراق المتعمد للفضلات والنفايات سواء كانت مواد صلبة أو بلاستيكية أو كيمائية .

وتم استعراض الأسباب التي تجعل التلوث البحري أخطر من التلوث الهوائي، وذلك لأسباب منها شدة الأمواج البحرية واتجاه الريح والمد والجزر وهي عوامل يصعب التحكم فيها، وأيضا اتصال البحار والمحيطات ببعضها البعض مما يؤدي الى سرعة انتقال الملوثات.

ويؤثر التلوث البحري على التوازن البيئي ونوعيات الأسماك التي تعتبر من مصادر الغذاء الرئيسة للإنسان، ويؤثر أيضا على وجود بعض الكائنات البحرية المختلفة، والسياحة والجذب السياحي والمحميات الطبيعية مما يؤثر على تردد السياح على هذه المحميات الطبيعية، كما يؤثر أيضا على الدخل القومي للدولة وتعطيل الملاحة البحرية نتيجة حوادث التصادم والجنوح في الممرات البحرية.

وتم استعراض الاتفاقيات الدولية التي وضعت حلول وضوابط للحد من التلوث البحري منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ م ومعاهدة منع التلوث من السفن عام ١٩٧٣م، ومن هذه التدابير وضع نظم لرصد ملوثات البيئة البحرية ومقاييس لمستويات تلوث البيئة البحرية، ووضعت اتفاقية لندن علم ١٩٧٢ تدابير لمنع التلوث البحري وتم تناول اتفاقية ماربول لمنع التلوث البحري ١٩٧٣م والتي وضعت ضوابط لتصريف الزيوت ومنع تصريفها في البحر، ومعالجة التلوث بالنفط المتسرب من السفن بوضع بعض الإرشادات والتعليمات بهذا الشأن ودور اتفاقية لندن وبروتكول لندن ٢٠٢٤م واتفاقية جدة ١٩٨٢م بشأن حماية البيئة البحرية في البحر الأحمر من التلوث بوضعها بعض الالتزامات.

وأوصى البحث على ضرورة إعداد برامج للرصد والتفتيش المستمر على مصادر التلوث البحري، وإعداد نظم ومقاييس مستويات التلوث، وإنشاء مراكز ووحدات لمكافحة التلوث والتوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة البحرية ونشر الثقافة البيئية.

وفي هذا السياق تستضيف كلية الشرق العربي للحقوق في الرياض، بالشراكة مع جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ASSELLMU)، المؤتمر العلمي السادس للجمعية، والذي يُعقد خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ فبراير الجاري، تحت عنوان «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

ويحظى المؤتمر برعاية كل من وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ودار صادر للنشر القانوني، ويسعى إلى جمع نخبة من الأكاديميين والخبراء والممارسين في مجال القانون البيئي لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه الأمن المائي في المنطقة، ودور التشريعات البيئية في تعزيز الحوكمة المستدامة للموارد المائية، ويستعرض المشاركون أفضل الممارسات والابتكارات القانونية التي يمكن أن تساهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.

مبادرة السعودية الخضراء حماية للبيئة

د. هايدي البلتاجي
أستاذ قانون المرافعات المساعد

يشهد القانون الدولي العام تطورا مرتبطا بتطور المشكلات الدولية فلم يعد يقتصر على معالجة المشاكل التقليدية للمجتمع الدولي، بل امتد لمعالجة مشكلات حديثة أبرزها المشاكل البيئية كالتلوث العابر للحدود، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتلوث البحار والمحيطات، ونقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

وكان نتاج هذا التطور ظهور ما يسمى بالقانون البيئي الدولي كما ظهرت مئات النصوص الدولية والإقليمية للحفاظ على العناصر المختلفة للبيئة العالمية: البحر، التربة، المناخ، الغلاف الجوي.

لذا؛ كان لا بد من الاهتمام الدولي بالبيئة وبالتحديد حمايتها من التدهور الناجم من التلوث. هذا الاهتمام أدى إلى التفكير الفعلي في إيجاد آليات قانونية للتصدي لهذه الانتهاكات دون المساس باستمرارية النشاطات التنموية بمعنى الاهتمام بالتنمية المستدامة في إطار المحافظة على البيئة، ومراعاة حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة دون المساس بحقهم في التنمية. وتعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، وتعتمد بشكل كبير على صادراتها النفطية ومع ذلك، فإن المملكة تواجه تحديات بيئية كبيرة نتيجة للنشاطات البشرية، بما في ذلك التلوث البيئي.

لذلك جاءت رؤية المملكة العربية السعودية «مبادرة السعودية الخضراء» ٢٠٣٠ حيث تهدف لتحقيق التنمية المستدامة والحد من التأثيرات السلبية للبيئة وتعزيز جهود حماية البيئة وتسريع رحلة انتقال الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية وزيادة التشجير واستصلاح الأراضي وحماية المناطق البحرية والبرية في المملكة.

والتي تعتبر مبادرة متميزة وذات هدف بيئي نوعي، يعمل على تحسين جودة الحياة، من خلال تحسين البيئة المتمثل في استزراع مناطق متعددة في أنحاء المملكة ونشر الرقعة الخضراء في أرجائها، وبالذات المناطق الجافة أو الصحراوية.

التسويق الأخضر: خطوة نحو استدامة البيئة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠

د. الشيماء المشهد
أستاذ مساعد إدارة الأعمال بالكليات

في ظل التحديات البيئية التي يواجهها العالم اليوم، مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية، أصبحت الحاجة إلى تبني ممارسات مستدامة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ومن هنا برز مفهوم التسويق الأخضر كأداة فعالة لتعزيز الوعي البيئي وتحفيز الأفراد والشركات على تبني سلوكيات صديقة للبيئة. فالتسويق الأخضر لا يقتصر فقط على تسويق المنتجات الخضراء، بل يمتد ليشمل استراتيجيات تسويقية تعزز الاستدامة وتحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وفي المملكة العربية السعودية، يتماشى التسويق الأخضر مع رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، حيث أن المملكة التي كانت تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وتسعى الآن إلى تنويع اقتصادها وتبني مشاريع مستدامة تعزز من مكانتها كدولة رائدة في مجال البيئة والاستدامة.

ويلعب التسويق الأخضر دوراً محورياً في حماية البيئة من خلال تشجيع الشركات على تقليل بصمتها الكربونية واعتماد ممارسات إنتاجية أكثر استدامة. كما أنه يعمل على توعية المستهلكين بأهمية اختيار المنتجات الصديقة للبيئة، مما يساهم في تقليل النفايات والحد من التلوث. وتسعى المملكة من خلال رؤية ٢٠٣٠، إلى تبنى ممارسات التسويق الأخضر وتحقيق تنمية مستدامة تعزز من جودة الحياة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ومن أبرز المبادرات التي تعكس هذا التوجه هي «مبادرة السعودية الخضراء»، التي تهدف إلى زراعة ١٠ مليارات من الأشجار وتقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك حماية ٣٠٪ من المناطق البرية والبحرية بالمملكة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المملكة على تطوير مشاريع طاقة متجددة ضخمة، مثل محطة سكاكا للطاقة الشمسية، التي تساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. كما أطلقت المملكة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي.

والتسويق الأخضر لا تقتصر فوائده على حماية البيئة فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز الصورة الدولية للمملكة كدولة رائدة في مجال الاستدامة. كما أنه يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبحت الشركات العالمية تبحث عن شركاء يتبنون ممارسات مستدامة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة في مجال الاستدامة، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه تبني التسويق الأخضر على نطاق واسع. من أبرز هذه التحديات ارتفاع تكاليف تبني الممارسات المستدامة، بالإضافة إلى نقص الوعي الكافي بأهمية الاستدامة لدى بعض الشركات والمستهلكين. ومع ذلك، فإن هذه التحديات تمثل أيضاً فرصاً للتحسين، حيث يمكن للحكومة والقطاع الخاص العمل معاً لزيادة التوعية وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.

خلاصة القول: التسويق الأخضر ليس مجرد اتجاه تسويقي عابر، بل هو استراتيجية ضرورية لتحقيق الاستدامة وحماية البيئة. وفي المملكة العربية السعودية، يتماشى هذا المفهوم مع رؤية ٢٠٣٠ والمبادرات الخضراء التي تهدف إلى بناء مستقبل أكثر استدامة. فمن خلال تبني التسويق الأخضر، يمكن للشركات السعودية أن تساهم في تحقيق أهداف الرؤية، وتعزيز مكانة المملكة كدولة رائدة في مجال البيئة على المستوى العالمي.

استخدام الذكاء الاصطناعي في الحماية القانونية للبيئة

أمل بنت محمد الشهراني
أستاذ محاضر في كلية الشرق العربي للحقوق

تتواءم جهود المشاركين في المؤتمر العلمي السادس لجمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموسوم بعنوان «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» نحو التوجه العام الذي اتخذته المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠ لرسم خطوات فاعلة نحو بناء مستقبل أكثر استدامة واكبها أهداف طموحة لمواجهة التغير المناخي، واستهداف الوصول إلى الحياد الصفري بحلول ٢٠٦٠م للمحافظة على كوكب الأرض.

وعند الحديث عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الحماية القانونية للبيئة يظهر لدينا نقص التشريعات التي تنظم هذا الكيان الفريد من نوعه واستخداماته، فالعلم على عمقه وتطور هذا الكوكب بصورة متسارعة لم يصل حتى الآن إلى التشريعات القانونية في سن الأنظمة والقوانين التي تحكم تصرف هذا الكيان واستخداماته لاسيما في المجال البيئي وإن كنا نرى بعض الإرهاصات القانونية لدى بعض الدول وعلى رأسهم مملكتنا الرشيدة، ولسنا في موضع اللوم فالذكاء الاصطناعي وتقنياته في تطور متسارعٍ لم تستطع مواكبته الدوائر العلمية البحتة فضلًا عن التشريعات القانونية.

ولعل خطواتنا الأولى هي المساهمة بالتعاون – من جانب– لرسم سياسات تشريعية عالمية تنظم هذا الكيان وتأخذ بها نحو إزدهار البيئة والإنسان، فلئن كانت منظومات تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنافس لحظي هائل، فإن التعاون بين المنظومات القانونية هو السبيل إلى الاستفادة من هذا الكيان، يماثله الاستفادة من التراكم المعرفي في دوائرها.

إذ من الممكن أن نذكر في هذا الصدد بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر لتقنيات الذكاء الاصطناعي مستخدمة في الري الزراعي الذي من المتوقع أن يتوسع لري المسطحات الخضراء بصورة أكبر وأوسع، حيث أنها قد ساهمت في تقليل الجهد على المزراعين بالإضافة إلى المحافظة على هدر الماء، كما أنه يستخدم في تنقية الهواء، نتيجة تلوث الهواء بسبب الدخان المتصاعد من المصانع أو الاحتطاب أو مياه المجاري.

وأخيرًا نأمل أن نكون بطرحنا هذا قد ساهمنا في إيضاح أهمية الحماية القانونية للبيئة من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، مؤكدين فيه ريادة المملكة العربية السعودية في الاهتمام بالبيئة.

من كنوز المكتبة

«شرح نظام البيئة السعودي» أهميته وضرورة حمايته والمسؤولية الدولية

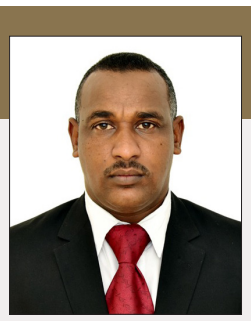

د. منصور احمد عثمان
أمين مكتبة كليات الشرق العربي

يتناول كتاب «شرح نظام البيئة السعودي: على ضوء نظام البيئة السعودي لسنة ١٤٤١هـ ولوائحه التنفيذية: دراسة مقارنة» للمؤلفين الدكتور محمد الصادق عبدالله محمد أستاذ بجامعة الملك فيصل والدكتور عبدالواحد أسامة مبارك الله جابو المستشار القانوني أهمية البيئة والحماية الجنائية والقانونية لها، والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، والمسؤولية الدولية عن تلوثها.

الكتاب الذي أدرج ضمن مقتنيات مكتبة الكليات، تم تقسيمه إلى أربعة فصول، حيث تناول الباحثان في الفصل الأول ماهية البيئة والحماية الجنائية لها في التشريعات العربية، وفي الفصل الثاني تناولا الحماية الجنائية للبيئة في النظام السعودي والأنظمة المقارنة، أما الثالث فتحدث عن الحماية القانونية للبيئة في المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وبين الفصل الرابع المسؤولية الدولية وعناصرها عن تلوث البيئة من الأسس التقليدية وحمايتها أثناء النزاعات المسلحة، إضافة للمسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة.

ويفسر الكتاب أن التطور الذي طرأ على حياة الإنسان، وما ابتكره من وسائل إنتاج وآلات صناعية، وما استحدثه فيها من طاقة ووسائل نقل حديثة كان لها من التأثير السلبي على البيئة، وقد أثر هذا التطور بصورة واضحة على البيئة بجميع مكوناتها، وأضر بها كثيرا، مما أدى إلى تأثير الكائنات الحية التي توجد على الأرض أو البحار، أو الغلاف الجوي، وهذه الأضرار في مجملها تؤثر سلبا على حياة الإنسان خصوصا في الجانب الصحي، فالتلوث بأنواعه «هوائي أو بحري أو بري»، يسبب آثار قاتلة للإنسان، وغيره من الكائنات الحية.

ولأهمية هذا الأمر وضح الكتاب أن المشرع الوطني بجميع دول العالم قد اهتم – ومنها المملكة العربية السعودية بوضع قوانين من شأنها حماية البيئة من أخطار التلوث، سواء أكان برا أم بحرا، أم تلوثا للهواء. ونجح المنظم السعودي منذ أمد بعيد في حماية البيئة عبر أنظمة مباشرة اهتمت بالبيئة وحمايتها من التلوث، أو عبر أنظمة غير مباشرة عملت على مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النبات والحيوان، وعلى الصعيد الدولي، اهتم المشرع الدولي بحماية البيئة من أخطار التلوث وعمل على وضع المواثيق الدولية والإقليمية والقارية التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث، وشجع الدول على إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية للحد من ظاهرة التلوث العابر للحدود، وهذا الاهتمام من المجتمع الدولي جاء بسبب طبيعة التلوث؛ إذ أنه سريع الانتشار، وينتقل لمساحات واسعة تتخطى حدود الدولة.

واعتبر الباحثان أن الجرائم التي تقع على البيئة تعد من أخطر الجرائم؛ حيث أنها «تؤثر على جميع الكائنات الحية الموجودة بالبيئة وتسبب في إصابتها بالأمراض وتؤدي إلى موتها»، «حماية البيئة من الموضوعات التي شغلت المجتمع الدولي بأجمعه لما لهذه الجريمة من تأثير على الكائنات الحية، ولما لها من انتشار واسع وسريع يتخطي إقليم الدولة التي وقع بها التلوث البيئي»، «صدور نظام البيئة السعودي الجديد الصادر سنة ١٤٤١هـ ، والذي جاء مغايرا للنظام الملغي»، «ارتباط الموضوع بمدى كفاءة الأجهزة الجنائية والتشريعية والمواءمة مع المواثيق الدولية».

وعمد الباحثان من خلال الكتاب إلى تناول الاتفاقيات والبروتوكولات والمؤتمرات الدولية، وإبراز الاهتمام الدولي بحماية البيئة أوقات السلم والحرب، وسعي الدول الدائم لمكافحة الجريمة البيئة، والجريمة عابرة الحدود التي يمتد فيها الأثر البيئي إلى إقليم دولة أخرى، ويصيبها الضرر، ومن خلال هذا الكتاب ومن أهم النتائج اهتمت الشريعة الإسلامية بالبيئة وحمايتها من الآثار الضارة بفعل التلوث البيئي وفقا للنظام السعودي، عدم وجود محاكم متخصصة بمجال حماية البيئة والاعتماد الكامل لقضاة المحاكم الجنائية في تأسيس أحكامهم على الأوامر الإدارية الصادرة من اللجان الإدارية، والتي تهتم غالبا بالعقوبة المالية سواها (الغرامة)، ولا تهتم بإصلاح الضرر البيئي بالقدر اللازم لإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر البيئي.

وأوصى الكتاب في ختامه على ضرورة إنشاء محاكم متخصصة تهتم بقضايا البيئة، وتأهيل الكادر البشري عن طريق عقد المؤتمرات والورش العلمية والدورات التدريبية للتوعية بخطورة تلوث البيئة والمياه، وتعمل هذه المحاكم وفقا لقانون موحد بجميع مناطق المملكة.

حماية الخصوصية في البيئة الرقمية على ضوء أحكام النظام السعودي

إعداد الباحثة: أنفال محمد آل تويم
المشرف: د. علاء عيد طه

أكدت دراسة الباحثة أنفال محمد آل تويم على أهمية الخصوصية، حيث أنها قلب الحرية ومناط الديمقراطية ووسيلة الأفراد لمنع تغول الرقمية وسيطرة أربابها على حياتهم الخاصة، وحمايتها يحقق لنا بيئة سليمة واستقرار وبناءً للثقة، وثمة هنالك حقيقة لا يمكن نسيانها، هي تكريس معايير ومبادئ ملائمة للموازنة بين الحق في الخصوصية والاستخدامات المشروعة والتي تعكس نجاح المجتمع في تعامله الفعال مع تحديات التحول الرقمي في وقتنا الحالي.

وتسلط الدراسة الضوء على جهود وآليات حماية الخصوصية في البيئة الرقمية على ضوء أحكام النظام السعودي، كما أكدت على أهمية حماية الخصوصية في غمار التحول الرقمي، وضرورة تهذيب تلك الاستخدامات الغير مشروعة بضوابط أكثر فعالية، ولذلك كان لابُد من أن نعتمد على تلك الأنظمة الصادرة من الجهات المختصة حول آليات حماية الخصوصية.

وتطرقت الدراسة للانتهاكات والاعتداءات على الخصوصية، واهتمت بجوانب عديدة تخدم هذا الدراسة من أبرزها ما اشتمل عليها المبحث التمهيدي من حيث توضيح المقصود بالخصوصية، وأنواعها، والأساس الشرعي والقانوني لها.

وتضمن الفصل الأول الذي خصّص للمبادئ الأساسية لحماية البيانات من مخاطر الاستخدام الغير مشروع من خلال معرفة حقوق الفرد في أمن وحماية خصوصيته وتمكينه منها، والتزامات جهات الخدمات من خلال التقيد بالنزاهة والأمن واستعمال تلك البيانات في نطاق المشروعية، وأخيرا، ما تضمنه الفصل الثاني من توضيح لجهود المنظم في حماية الخصوصية في البيئة الرقمية من خلال آلياته ودور القواعد القانونية والقضاء في تلك الحماية.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج منها القصور في تطبيق تلك القواعد لبعض قضايا انتهاك الخصوصية، وأوصت بفرض سياسات واضحة ومبينة لضمان حماية الخصوصية.

المسؤولية التقصيرية لمحدث التلوث البيئي في النظام السعودي

إعداد الباحثة: جوهرة محمد بن عيسى
المشرف: أ.د أحمد عبد التواب بهجت

هدفت دراسة الباحثة جوهرة محمد حسن بن عيسى إلى تحقيق أقصى حماية مدنية ممكنة للمتضرر من أخطار التلّوث البيئي، وتحديد مفهوم البيئة البرية والبحرية والجوية، محل الحماية التشريعية في النظام السعودي.

وركزت الباحثة على ضرورة التعرف بمفهوم رابطة السببية بين الخطأ والضرر، وطرق إثباتها، تقوم لقيام المسؤولية البيّئية، مع توضيح طرق التعويض عن الضررِ البيّئي، وإيجَاد تعاظم قمة الضرر المتولد، وتجدده لضررٍ مستمرَ، عابر للحدود الدولية، ووجود صعوبة قانونية بشأن قبول دعوى تعويض لعدم توافر شرطين الصفة الشخصية والمصلحة المشروعة، في دعوى التعويض عن الضرر الذي يخلق البيئة لعدم وجود صفة شخصية ومصلحة شخصية لمدعى مقيم الدعوى، وبيان طرق التعويض التأمين ونطاقه، عزوف شركات التأمين عادة عن قبول التأمين ضد المخاطر والمُتضرر البيّئي بإدراج البنود الاستدعاءات الاتفاقي لضمان التأمين وتقليصَ نطاقه.

واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي الاستقرائي للنظام السعودي، والنظم المشابهة له، مثل النظام المصري والفرنسي إذا لازم الأمر، وقسمت دراستها إلى عدة فصول ومباحث حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للبحث (ماهية المشكلة)، وفي الفصل الثاني تحدثت عن البيئة وماهيتها ومفهومها، وفي الثالث تناولت أركان المسؤولية التقصيرية عن التلوث البيئي، وفي الرابع تعرضت إلى التعويض عن أضرار التلوث البيئي وختمت الدراسة في الفصل الخامس بالخاتمة.

واشتملت الخاتمة على نتائج وتوصيات أبرزها أن النظام ما هو إلا امتداد للفقه الإسلامي وللإمام أن يصدر من الأنظمة ما يحقق المصلحة ويدفع المفسدة عن الأمة طبقاً لمبدأ السياسة الشرعية، وأن التطبيقات القضائية في المحاكم الشرعية وديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، تقضي بحماية السكينة العامة ومكافحة الضوضاء إذا كان الإزعاج غير مألوف أي غير عادي وترتب عليه ضرر بناء على إثبات المتضرر ذلك الضرر والحكم غالباً يكون بإزالة الضرر من غير مضارة بقدر الإمكان على نحو القاعدة « لا ضرر ولا ضرار.

النظام القانوني لتأثير مكافحة التصحر على الموارد المائية في الدول العربية المملكة العربية السعودية أنموذجا

الباحث أد. بن علي بن سهلة ثاني
أستاذ في كلية الشرق العربي للحقوق

إن التصحر وندرة المياه من أكثر العوامل الطبيعية المهددة للبيئة، وهو ما يدفع الدول إلى البحث عن التدابير التي تمكنها من الحد، من هذه الظاهرة ومكافحتها، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوصية ١٨٨/٤٧ والتي دعت فيها إلى إنشاء لجنة تشارك فيها حكومات الدول لإجراء مشاورات بغرض إعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في الدول الأكثر تضررا من الجفاف والتصحر وخاصة في إفريقيا . ونظرا لما تمثله هذه الظاهرة الطبيعية من خطورة على البيئة، فقد صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الدول الأكثر تضررا من الجفاف والتصحر وخاصة في إفريقيا في ١٤/١٠/١٩٩٤م.

وتعتبر الدول العربية من الدول المتأثرة بهذه الظاهرة، حيث تبلغ مساحة أراضيها المتضررة بفعل التصحر، ما يقارب ٣٧٪ من مساحتها الإجمالية ، وبحكم أن المملكة العربية السعودية هي دولة عربية، فهي تولي أهمية لمواجهة هذه الظاهرة الطبيعية من خلال أنظمتها وعضويتها في المجتمع الدولي، فقد أصدرت المملكة العربية السعودية اللائحة التنفيذية لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر لنظام البيئة ، وانضمت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في ٢٥/٦/١٩٩٧م

تنصب دراستي في هذه الورقة البحثية على إبراز الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في مكافحة هده الظاهرة الطبيعية، والتي من ضمنها مشاريع تحلية المياه منذ ١٩٧٤ وإنشائها لعدد ٢٨ محطة لتحلية المياه والمقدرة ب ٤٦٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب يوميا

وتساهم المملكة العربية السعودية مع باقي الدول في السعي إلى تحديد التدابير التي يتم من خلالها مكافحة التصحر وندرة المياه، فعلى مستوى التعاون بين الدول العربية، يوجد المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والذي يهدف إلى مكافحة التصحّر وتوفير الموارد المائية .

إن حاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزايد للماء، ومن ثم فإن مكافحة التصحر هي بمثابة تراث مشترك بين كل الشعوب، وأن مكافحة التصحر لا يقتصر على الدول التي تعاني من هذه الظاهرة الطبيعية، وإنما تقع على كل الدول مسؤولية مكافحته، لأن تراجع كميات المياه هي من الآثار البيئية التي يمكن أن يتسع نطاقها.

واعترافا من المجتمع الدولي بدور المملكة العربية السعودية في مكافحة التصحر وما له من تأثير على الموارد المائية، استضافت المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين ٢ و١٣ ديسمبر ٢٠٢٤ الدورة ١٦لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والذي شكل أكبر تجمع دولي، التقت فيه الدول لمناقشة وبحث أساليب الحد من هذه الظاهرة الطبيعية، وهو ما أجمعت عليه الأطراف المشاركة.

ويعكس استضافة المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر اهتمامها بقضايا البيئة، والتي تؤكد من خلاله على التعاون مع جميع الدول للحفاظ على النظم البيئية، و مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، والاستجابة للتحديات المرتبطة بالجفاف.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تنصب على تحديد العوامل المؤدية إلى اتساع نطاق التصحر وما له من تأثير على الموارد المائية، والوقوف على التدابير الكفيلة للحد منها، وعلى أن تكون الأنظمة التي أصدرتها المملكة العربية السعودية نموذجا لهذه الدراسة.

التصرفات الموقوفة في نظام المعاملات المدنية السعودي

الباحث: علي بن حسن الحملي
المشرف: أ.د الرشيد بن شويخ

يعد وقف التصرفات من الموضوعات الهامة، وذلك لتعلقها بالحقوق المالية سواء تلك المتعلقة بحقوق ناقص الأهلية من صبي مميز أو بسبب سفه أو غفلة، وكذلك التصرفات المتعلقة بحقوق الغير كالتصرف في ملك الغير من بيع ورهن وغيره، كما يعد تقرير وقف تلك التصرفات ذا فائدة لتلك الفئات لما فيه من توفير حماية لهم ومحافظة على حقوقهم.

وركز الباحث علي بن حسن الحملي في هذه الدراسة على ضرورة التعريف بمفهوم التصرفات الموقوفة في ضوء نظام المعاملات المدنية السعودي، وأهمية نظام المعاملات في علاج تلك التصرفات، وكذلك التعرف على مدى الاتفاق بين نظام المعاملات المدنية السعودي والفقه الإسلامي في شأن التصرفات الموقوفة.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن والمنهج الوصفي، وذلك لإمكانية الوصف والتحليل العلمي للنصوص والمقارنة بينها، وصولا إلى موقف النظام السعودي من التصرفات الموقوفة في نظام المعاملات المدنية السعودي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها الدراسة أن سبب تقييد تصرفات المريض مرض الموت لا يعود إلى أهلية المريض ولا لعيب في إرادته، لأنه لا يُفقد الأهلية ولا ينقصها، ما دام المريض متمتعا بكامل قواه العقلية، وإنما يرجع التقييد إلى تعلق حقوق الورثة والدائنين بأموال المريض من وقت مرضه، واختلف الفقه الإسلامي في حكم رهن ملك الغير فمنهم من لم يجيزه ويبطله، ومنهم من أجازوه ولكن جعلوه موقوف على إجازة المالك، وهو ما سلكه المنظم السعودي، وهو الصائب لما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية، ويتماشى مع القواعد الفقهية، إعمالا للقاعدة «تصحيح الكلام أولى من إبطاله».

وأكدت الدراسة على ما أوصى به المنظم السعودي من خلال التأصيل لمسألة الرجوع للأطباء في كون المرض أو الوباء مرض كمرض الموت أو في حكمه، وذلك باعتبار أن الكثير من الأمراض في وقت سابق كانت تشكل مرضا للموت ولكن مع تقدم الطب ووسائل التشخيص أصبحت أمراض عادية يمكن علاجها والشفاء منها.

تدريس القانون البيئي في كليات الحقوق في المملكة

الباحث ريان العصيمي
عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق

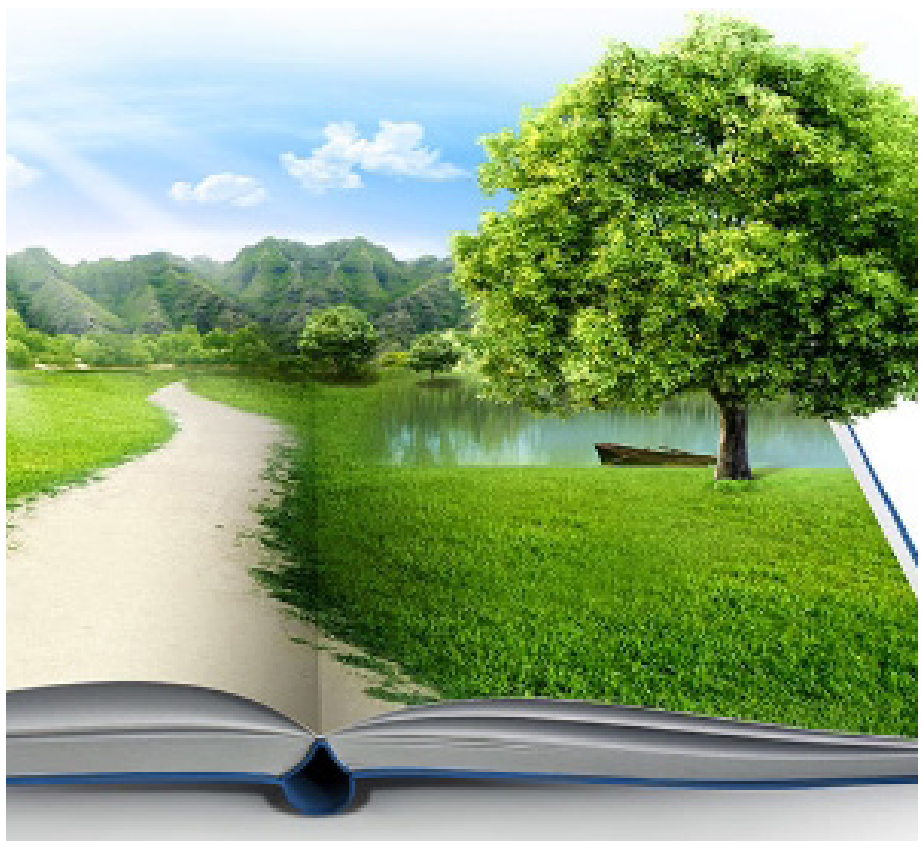

تتناول ورقة تدريس القانون البيئي في كليات الحقوق في المملكة للباحث/ ريان العصيمي أهمية إدراج القانون البيئي كمقرر إجباري في كليات الحقوق بالجامعات في المملكة العربية السعودية.

تناقش الورقة المحاور التالية:

١-أهمية القانون البيئي ودوره في حماية الموارد الطبيعية وضمان التنمية المستدامة.

٢-واقع تدريس القانون البيئي من خلال استعراض المناهج الحالية في كليات الحقوق ومدى تغطيتها للموضوعات البيئية.

٣-التحديات التي تواجه تدريس القانون البيئي

٤-تسليط الضوء على بعض البرامج المتخصصة في هذا المجال في المملكة وعلى وجه الخصوص برنامج الدبلوم العالي في القانون البيئي-كلية الشرق العربي للحقوق.

وتعتبر هذه الورقة من الأوراق البحثية التي تضيف إضافات مهمة في جانب القانون البيئي وأهميته، وأهمية تدريسه في كافة كليات الحقوق في جامعات المملكة العربية السعودية.

أمين عام مؤتمر القانون البيئي فخري:

كلية الشرق العربي للحقوق تعكس التزامها بخدمة المجتمع عبر مؤتمر القانون البيئي

حاوره لإشراقة بندر الذرحاني

دور التشريعات البيئية في تعزيز الحوكمة المستدامة للموارد المائية وأهمية مناقشة التحديات البيئية ومنعكسات مؤتمر محاضري القانون البيئي، إضافة إلى جوانب عديدة في مجال البيئة والعدالة البيئية وحماية الموارد المائية يتحدث عنها الأستاذ الدكتور رياض فخري الأمين العام لمؤتمر محاضري القانون البيئي عبر حوار خاص أجرته صحيفة إشراقة خلال تغطيات المؤتمر وجاء فيه:

*** في البدء حدثنا عن جمعية محاضري القانون البيئي، أين ومتى تأسست وكيف انبثق عنها فكرة المؤتمر؟**

انبثقت فكرة تأسيس جمعية محاضري القانون البيئي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة ٢٠١٨ خلال مؤتمرها الأول المنعقد بجامعة حمد بن خليفة القطرية، وتم تفعيلها خلال مؤتمرها الثاني المنعقد سنة ٢٠١٩ بجامعة الحسن الأول بمدينة سطات المغربية، بهدف تعزيز الحوار والنقاش والتعليم والبحث والممارسة وتطبيق القانون البيئي بكفاءة في المنطقة، وذلك من خلال تطوير وتعزيز تدريس القانون البيئي في الجامعات والمؤسسات التعليمية، وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال، وتبادل الخبرات والمعارف بين خبراء القانون البيئي، والمساهمة في تطوير السياسات البيئية الفعالة.

وانبثقت فكرة تأسيس الجمعية من الحاجة الماسة إلى وجود إطار مؤسسي يجمع خبراء القانون البيئي في المنطقة لتبادل الخبرات والمعارف، وتطوير آليات تطبيق القانون البيئي، والمساهمة في صياغة سياسات بيئية فعالة.

ونظمت الجمعية العديد من المؤتمرات العلمية وورش العمل، مثل المؤتمر العلمي الثالث وورشة العمل الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٥ نوفمبر ٢٠٢١ بجامعة حمد بن خليفة القطرية، والمؤتمر العلمي الرابع الذي عقد بالجامعة الأردنية سنة ٢٠٢٣، والخامس الذي عقد بجامعة صحار بسلطنة عمان سنة ٢٠٢٤، والسادس الذي يعقد في الفترة من ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٢٥م في كليات الشرق بالمملكة العربية السعودية، وتناول موضوع «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

وتعتبر الجمعية مبادرة هامة تهدف إلى تعزيز دور القانون البيئي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، من خلال تطوير القانون البيئي، وتوعية الجمهور بأهمية حماية البيئة، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية بالقانون البيئي.

*** لو يحدثنا ضيفنا عن المؤتمرات السابقة وبماذا تميزت وهل هناك تطوير ونمو بعمل هذا المؤتمر على صعيد أهداف وتطلعات أعضائه؟**

شهدت المؤتمرات السابقة لجمعية محاضري القانون البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطوراً ملحوظاً على كافة الأصعدة، بدءاً من زيادة عدد المشاركين وتنوع مواضيعها، وصولاً إلى جودة الأبحاث المقدمة والتوصيات الهامة التي تمخضت عنها، والتي ساهمت في تطوير السياسات البيئية وتحسين تطبيق القانون البيئي.

كما حققت هذه المؤتمرات أهدافاً جمة لأعضاء الجمعية، من بينها تطوير معرفتهم في مجال القانون البيئي، وتبادل الخبرات مع خبراء وباحثين آخرين، وبناء علاقات قوية معهم، فضلاً عن المساهمة في

> المجتمع المدني له خبرته الواسعة في قضايا البيئة التي تساعد في صياغة قوانين قابلة للتطبيق

تطوير القانون البيئي في المنطقة وتقديم مقترحات فعالة لصناع القرار، وبشكلٍ عامٍ، يمكن القول إن هذه المؤتمرات حققت نجاحاً كبيراً في تحقيق أهدافها وتطلعات أعضائها، وساهمت بشكل فعال في تطوير القانون البيئي وتعزيز الوعي البيئي في المنطقة.

*** اختيار اسم المؤتمر العام موضوع «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» يعتبر تخصصي دقيق فلماذا برأيك هذا الاهتمام؟ ولماذا اختيرت المؤسسات العلمية لمناقشته والبحث فيه؟**

يُمثل اختيار موضوع «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» للمؤتمر هذه السنة أهمية بالغة نظراً لكون الأمن المائي تحدياً وجودياً يواجه المنطقة، حيث تُعاني من ندرة المياه وتزايد الطلب عليها بفعل النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، مما يُؤثر على جميع جوانب الحياة من الأمن الغذائي والصحة وصولاً إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ويزيد تغير المناخ من حدة هذه المشكلة، حيث يُؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الهطول المطري، مما يجعل إدارة الموارد المائية أكثر صعوبة، وهنا يبرز دور القانون البيئي كأداة حاسمة في مواجهة هذه التحديات، حيث يُوفر الأُطر القانونية والتنظيمية اللازمة لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، وحماية البيئة من التلوث، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المياه.

ويُعزى اختيار المؤسسات العلمية لمناقشة هذه القضية إلى ما تتمتع به من خبرة متخصصة في مجال القانون البيئي وإدارة الموارد المائية، مما يُمكنها من تقديم تحليلات عميقة واقتراح حلول مبتكرة، بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات العلمية حول قضايا المياه والبيئة، والمساهمة في تطوير السياسات البيئية، ونشر الوعي حول هذه القضايا، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية.

باختصار، فإن اختيار هذا الموضوع يُعدّ موفقا نظراً لأهميته والتحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة، كما أن إسناد مناقشته للمؤسسات العلمية يأتي انطلاقاً من دورها المحوري في تقديم الخبرة والتحليل والتوصيات لصناع القرار، والمساهمة في تطوير حلول مبتكرة وفعالة لمواجهة تحديات الأمن المائي في المنطقة.

*** تقاطع الخبرات الدولية في هذا المجال، ماذا يضفي على مضمون هذا المؤتمر والعمل في مساراته؟**

يُعدّ تقاطع الخبرات الدولية في مجال «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ذا قيمة لا تُحصى لمضمون المؤتمر ومسارات عمله، حيث يُثري النقاشات ويُقدم رؤى مختلفة للتحديات والحلول من خلال تنوع الخبرات ووجهات النظر العالمية، ويُشجع على التعاون والابتكار في تطوير حلول مبتكرة لمواجهة تحديات الأمن المائي وتبادل أحدث التقنيات والمعارف في مجال إدارة الموارد المائية، ويُساهم في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال من خلال تبادل المعلومات والخبرات وبناء الشراكات مع المؤسسات الدولية، كما يُمكن من الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال القانون البيئي المتعلق بالمياه والاستفادة منها في تطوير السياسات والتشريعات المحلية، ويُسفر عن توصيات ومقترحات عملية لتحسين إدارة الموارد المائية وتطوير القوانين واللوائح البيئية ذات الصلة.

*** بماذا يتميز المؤتمر السادس لجمعية محاضري القانون البيئي لهذا العام وماهي أبرز محاوره؟**

يتميز المؤتمر السادس لجمعية محاضري القانون البيئي بتركيزه الحصري على قضية «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، وهي قضية بالغة الأهمية وملحة نظراً للتحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة في هذا المجال. ويأتي هذا التركيز استجابة للندرة المتفاقمة للمياه والتأثيرات الكبيرة للتغير المناخي على المنطقة، حيث يسعى المؤتمر إلى تسليط الضوء على أهمية القانون البيئي في تحقيق الأمن المائي، واستكشاف كيف يمكن للأطر القانونية أن تُساهم في الإدارة المستدامة للموارد المائية.

ويُعتبر جمع خبراء وباحثين من مختلف الدول

للمشاركة في هذا الحدث الدولي الواسع فرصة فريدة لتبادل الخبرات والمعارف والتجارب في مجال القانون البيئي وإدارة المياه، مما يُثري النقاش ويُساهم في تطوير حلول مبتكرة وفعالة.

ويتناول المؤتمر محاور متنوعة وشاملة تتعلق بالأمن المائي والقانون البيئي، بما في ذلك تحليل وتقييم القوانين والسياسات المائية، وبحث أفضل الممارسات في إدارة الموارد المائية، ودراسة تأثيرات تغير المناخ على الموارد المائية، وبحث آليات التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال، وتسليط الضوء على أهمية التوعية والتثقيف في مجال المياه والبيئة. ومن المتوقع أن يُسفر المؤتمر عن توصيات هامة وقابلة للتطبيق تُقدم لصناع القرار في المنطقة، وتساهم في تطوير السياسات المائية والبيئية، وتحقيق الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

*** ماهي أهمية إشراك المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ القوانين البيئية؟**

تتزايد أهمية إشراك المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ القوانين البيئية يوما بعد يوم، وذلك لما يلعبه من دور محوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة، حيث يساهم المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال توفير المعلومات حول المشاكل البيئية واقتراح الحلول المناسبة، ومراقبة تنفيذ القوانين البيئية وتقييم أثرها، مما يضمن المساءلة ويمنع التجاوزات. كما يمثل فئات متنوعة من المجتمع، مثل السكان المحليين والمنظمات البيئية والخبراء، مما يضمن أخذ مصالحهم في الاعتبار عند وضع القوانين وتنفيذها، ويدافع عن المصالح البيئية وحماية الموارد الطبيعية، مما يضمن تضمين هذه المصالح في القوانين والسياسات، بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المجتمع المدني معرفة وخبرة واسعة في قضايا البيئة، مما يساعد في صياغة قوانين فعالة وقابلة للتطبيق، ويساهم في تقديم حلول مبتكرة لمشاكل البيئة، مما يحسن جودة القوانين ويجعلها أكثر فعالية.

وعندما يشارك المجتمع المدني في صياغة القوانين، يشعر بملكية أكبر لها، مما يزيد من التزامه بتنفيذها، ويقوم بدور هام في توعية الجمهور بالقوانين البيئية وتثقيفهم حول أهمية الالتزام بها. كما يساعد في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، ويساهم في حماية حقوق الأجيال القادمة في بيئة صحية ونظيفة.

*** أحد ركائز المؤتمر هو دور التشريعات البيئية في تعزيز الحوكمة المستدامة للموارد المائية كيف يمكن ذلك وكيف يمكن تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال التشريعات؟**

تلعب التشريعات البيئية دوراً محورياً في تعزيز الحوكمة المستدامة للموارد المائية من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد حقوق وواجبات الأفراد والمؤسسات في استخدام الموارد المائية، وتضع معايير وضوابط لجودة المياه والحد من التلوث، وتشجع على الإدارة المتكاملة التي تراعي كافة جوانب استخدام

جمعية محاضري القانون البيئي مبادرة هامة لتعزيز دور القانون البيئي وتحقيق التنمية المستدامة

تقاطع الخبرات الدولية يُثري النقاشات ويُشجع على التعاون والابتكار

المياه وتحقق التوازن بين الاحتياجات المختلفة، وتعزز مشاركة مختلف الجهات المعنية في إدارة الموارد المائية، وتوفر آليات للإنفاذ ومعاقبة المخالفين لضمان تطبيق القوانين وحماية الموارد المائية. كما تساهم التشريعات في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال دمج الاعتبارات البيئية في التنمية الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين المصالح، وتشجيع الابتكار في مجال التقنيات والحلول البيئية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* ماذا عن مخرجات المؤتمر التي ستكون على جدول أعمال الجهات المشاركة فيه من مؤسسات وأفراد خلال الفترة القادمة؟

من المتوقع أن يُسفر المؤتمر السادس لجمعية محاضري القانون البيئي، الذي يركز على «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، عن مخرجات وتوصيات هامة ستشكل جدول أعمال الجهات المشاركة فيه، من مؤسسات وأفراد، خلال الفترة القادمة. وتشمل أبرز هذه المخرجات المحتملة: وثيقة ختامية للمؤتمر تتضمن ملخصاً لأهم النقاشات والتحديات والتوصيات، وتوصيات عملية لصناع القرار في المنطقة بهدف وضع سياسات مائية وبيئية أكثر فعالية، ومقترحات محددة لتطوير التشريعات البيئية المتعلقة بالمياه، وخطة عمل مستقبلية لجمعية محاضري القانون البيئي، وبناء شبكة واسعة من العلاقات بين الخبراء والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وزيادة الوعي بأهمية الأمن المائي والتحديات التي تواجه المنطقة، ومنشورات علمية للأبحاث والمقالات المقدمة في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يُساهم المؤتمر في توليد أفكار جديدة وتطوير رؤى مستقبلية حول كيفية مواجهة تحديات الأمن المائي وتعزيز دور القانون البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

* يخصص المؤتمر جانبا مهما للإبداع والابتكار القانوني في مجال حماية الموارد المائية حبذا لو تزودنا بتفاصيل ذلك وماهي الابتكارات التي تفرد بها مؤتمر هذا العام؟

سيناقش المؤتمر السادس لجمعية محاضري القانون البيئي حول «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، كما في كل مؤتمرات الجمعية، موضوع إدماج الدراسات البيئية في المناهج الجامعية كجزء أساسي من محور «التوعية والتثقيف». وسيشدد على أهمية هذا الإدماج لتخريج أجيال واعية بأهمية الحفاظ على البيئة وقادرة على مواجهة التحديات البيئية المتزايدة، وسيتم بحث كيفية تطوير المناهج الدراسية الجامعية لإدماج مفاهيم الاستدامة البيئية بشكل فعال، بحيث تكون جزءًا أساسيًا من تكوين الطلبة في مختلف التخصصات، وليس مجرد مواد اختيارية.

> اهتمام كلية الشرق العربي للحقوق بتنظيم فعاليات علمية يعكس التزامها بخدمة المجتمع

كما سيتم التركيز على أهمية تأهيل الكفاءات التدريسية القادرة على تدريس المواد البيئية بفعالية، وعرض تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، وبحث أهمية الشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني لتوفير الدعم اللازم لإدماج الدراسات البيئية في المناهج الجامعية.

ومن المتوقع أن يُسفر المؤتمر عن مقترحات لتطوير المناهج الدراسية وتوصيات لتأهيل الكفاءات، ودعوة إلى الشراكة بين مختلف الجهات المعنية، بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية هذا الموضوع وحشد الدعم له.

* هل يتناول المؤتمر موضوع الوعي العام حول أهمية القانون البيئي وكيف ؟

بالتأكيد، يتناول المؤتمر السادس موضوع الوعي العام حول أهمية القانون البيئي بشكل مفصل ومستفيض، بل يُعتبر هذا الموضوع جزءًا أساسيًا من محور «التوعية والتثقيف» وقد سُلط الضوء على أهمية تعزيز الوعي بأهمية القانون البيئي ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة طرق، منها تخصيص مداخلات وأوراق علمية متخصصة للموضوع، تتحدث عن أهمية الوعي البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز الوعي البيئي، ومناقشة تجارب ناجحة في مجال التوعية البيئية، وتحديات تعزيز الوعي البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن المتوقع أن يُسفر المؤتمر عن مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية لتعزيز الوعي العام حول أهمية القانون البيئي، وتطوير آليات فعالة للتوعية والتثقيف البيئي.

ويُعتبر الوعي العام بالقانون البيئي من العوامل الحاسمة لضمان فعالية التشريعات البيئية وتطبيقها على أرض الواقع، حيث يصبح الأفراد والمجتمعات أكثر قدرة على المشاركة في حماية البيئة والمطالبة بتطبيق القانون عندما يكونون على دراية بحقوقهم وواجباتهم البيئية. ويُساهم المؤتمر في تعزيز الوعي العام حول أهمية القانون البيئي من خلال توفير منصة للحوار والنقاش حول قضايا الوعي البيئي، وتبادل الخبرات والمعارف بين المشاركين، وتسليط الضوء على أهمية الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير آليات فعالة للتوعية والتثقيف البيئي، بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يُساهم المؤتمر في حشد الدعم لجهود تعزيز الوعي العام حول أهمية القانون البيئي، وتشجيع مختلف الجهات المعنية على المشاركة في هذه الجهود.

* ماهي أفضل النماذج التي يمكن أن تشيرون إليها حول التعاون الدولي والممارسات العالمية في مجال حماية البيئة؟

بالتأكيد، هناك العديد من النماذج الملهمة للتعاون الدولي والممارسات العالمية في مجال حماية البيئة، ومن أبرزها اتفاقية باريس للمناخ التي تهدف إلى تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ، وبروتوكول مونتريال الذي حقق نجاحاً كبيراً في حماية طبقة الأوزون، واتفاقية التنوع البيولوجي التي تُعنى بالحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وأهداف التنمية المستدامة التي تشمل أهدافاً بيئية متكاملة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ومبادرة الحزام الأخضر التي تُكافح التصحر والتدهور البيئي في منطقة الساحل الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يُوفر القيادة ويُشجع الشراكة في مجال حماية البيئة، بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة على المستويات المختلفة، ومساهمة القطاع الخاص من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة والاستثمار في التقنيات النظيفة. هذه النماذج وغيرها تُشكل مرجعية هامة للجهود الدولية والمحلية في مجال حماية البيئة، وتُؤكد على أهمية التعاون الدولي وتضافر الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* ماذا عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول في تطبيق قوانين البيئة الحالية؟

تواجه الدول العديد من التحديات في تطبيق قوانين البيئة الحالية، ويمكن تلخيصها في عدة نقاط. أولاً، ضعف الإرادة السياسية، حيث تتخوف الحكومات من تأثير تطبيق قوانين بيئية صارمة على النمو الاقتصادي والصناعات الملوثة، بالإضافة إلى ضغوط المصالح الخاصة وعدم كفاية الموارد المخصصة لتطبيق القوانين. ثانياً، ضعف المؤسسات المسؤولة عن تطبيق القوانين، بما في ذلك الفساد ونقص القدرات وعدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة. ثالثاً، عدم كفاية القوانين نفسها، حيث قد تكون قديمة أو بها ثغرات قانونية أو صعبة التطبيق. رابعاً، عدم الوعي الكافي لدى الجمهور والشركات بأهمية حماية البيئة والالتزامات البيئية. خامساً، التحديات العالمية مثل تغير المناخ والتجارة الدولية التي قد تنقل الصناعات الملوثة إلى بلدان أخرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا خاصة بالدول النامية مثل الفقر والنمو السكاني، وقضايا خاصة بالدول المتقدمة مثل الاستهلاك المفرط والتخلص من النفايات.

* ما هو انطباعكم عن المؤتمر السادس في كليات الشرق العربي من حيث التنظيم والتنفيذ وماهي كلمتكم لكليات الشرق العربي بهذه المناسبة ؟

انطباعاتي عن المؤتمر: من حيث أهمية الموضوع: من الواضح أن موضوع «الأمن المائي والقانون البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» يحظى بأهمية بالغة، حيث تواجه المنطقة تحديات كبيرة في إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها .

ومن حيث المشاركة في المؤتمر: من المتوقع أن يشهد المؤتمر مشاركة واسعة من الخبراء والأكاديميين والمهتمين بالقانون البيئي من مختلف أنحاء العالم، مما يثري النقاش ويساهم في تبادل الخبرات والمعارف.

من حيث الأهداف: يسعى المؤتمر إلى تحقيق أهداف طموحة، مثل تطوير التشريعات البيئية المتعلقة بالمياه، وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال، ونشر الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية. ومن حيث المخرجات: من المؤمل أن يسفر المؤتمر عن مخرجات ملموسة، مثل توصيات لصناع القرار، ومقترحات لتطوير التشريعات، وخطط عمل للمؤسسات المعنية.

أما بالنسبة لكلية الشرق العربي: فأتوجه بخالص الشكر والتقدير لعميد كلية الشرق العربي الدكتور خالد العمير على استضافته لهذا المؤتمر الهام. إن اهتمام الكلية بالقضايا البيئية، وحرصها على تنظيم فعاليات علمية من هذا المستوى، يعكس مدى التزامها بخدمة المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. أتمنى للمؤتمر كل النجاح والتوفيق، وأدعو جميع المشاركين إلى الاستفادة القصوى من هذه الفرصة الثمينة لتبادل المعارف والخبرات، والعمل معا من أجل حماية مواردنا المائية وضمان مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

كما أود في النهاية أن أؤكد على أهمية تضافر الجهود بين جميع الجهات المعنية، من حكومات ومؤسسات أكاديمية ومنظمات مجتمع مدني، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال المياه. فالتعاون والتنسيق هما السبيل الأمثل لمواجهة التحديات البيئية التي تواجه منطقتنا والعالم.

التحديات البيئية في المملكة وتوجه نحو التنمية المستدامة

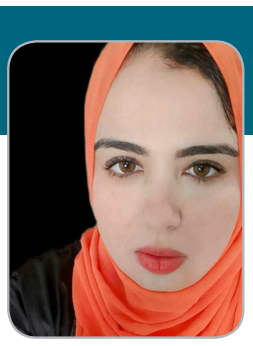

مي أحمد زيدان
عضو هيئة التدريس كليات الشرق العربى

تُعتبر التنمية المستدامة وسيلة للتوفيق بين التطور البشري من خلال حماية مستقبلنا وتحسين جودة الحياة عبر الحفاظ على الموارد وحماية البيئة وصحة الإنسان.

وتعد هذه الفكرة واعدة، خاصةً في ظل التحديات البيئية العديدة التي يواجهها العالم مثل الاحتباس الحراري، التصحر، تلوث الهواء والمياه، الفقر، ضعف الصحة، وفقدان التنوع البيولوجي، كما تبرز أهمية الحفاظ على جودة الحياة وتحسينها من خلال التأكد من أن أي قرار يُتخذ في هذا السياق سيأخذ في اعتباره العواقب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

في المملكة العربية السعودية، يتم إحراز تقدم ملحوظ في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في الحكومة والصناعة والقطاع الخاص. وبفضل النمو السكاني وتحسن مستوى المعيشة، شهدت المملكة تطورًا اقتصاديًا سريعًا وتصنيعًا، مع الحفاظ على توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والاحتياجات الاجتماعية. مما يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال حماية البيئة وإشراك الجمهور والمعنيين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإيجاد مصادر طاقة بديلة، إدارة النفايات، حماية المسطحات المائية، وتطوير بدائل آمنة للمياه الصالحة للشرب في إطار مستدام.

أبرز التحديات البيئية التي تواجه المملكة:

التلوث في المدن الكبرى

تظهر المدن الكبرى مستويات مرتفعة من أكاسيد النيتروجين (NOx)، وثاني أكسيد الكبريت (SO٢)، والمركبات العضوية المتطايرة (VOCs)، والأوزون (O٣)، والجسيمات الدقيقة (PM١٠). تعتبر المركبات العضوية المتطايرة (VOCs) التي تتفاعل مع مستويات مرتفعة من أكاسيد النيتروجين وأشعة الشمس من المساهمين الرئيسيين في زيادة الأوزون في المناطق الحضرية، لذلك، يُعد من الضروري وضع خطة وطنية مستدامة لإدارة جودة الهواء من خلال المراقبة والنمذجة وتقييم المخاطر، ويجب أن توازن هذه الخطة بين التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية صحة الإنسان والنظم البيئية بمشاركة فاعلة من الأطراف المعنية.

ندرة المياه في المملكة

بسبب الظروف المناخية الحارة والجافة وقلة الأمطار، فإن المياه العذبة في المملكة العربية السعودية محدودة للغاية، يضاف إلى ذلك النمو السكاني، وتحسن مستوى المعيشة، والتنمية الاقتصادية السريعة، مما يضع مزيدًا من الضغط على توفر المياه، لذلك من الضروري وضع خطة وطنية لإدارة الموارد المائية المستدامة تركز على الحفاظ على المياه واستخدام المياه المعالجة لإعادة تغذية الخزانات الجوفية، والزراعة التجميلية، والزراعة المحدودة. كما يجب تقييم تأثير ذلك على البيئة والصحة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والتكنولوجية.

كما ينبغي لهذه الخطة أن تشمل مصادر المياه المحتملة مثل المياه الجوفية والمياه المعالجة والمياه السطحية والمتجددة والمياه المحلاة، وكذلك تلبية احتياجات المياه (المنزلية والصناعية والتجميلية والزراعية) مع مراعاة التكاليف والمخاطر والتصورات الاجتماعية باستخدام منهجيات اتخاذ القرارات المتعددة.

الطلب على الطاقة

من المتوقع أن يصل الطلب على الطاقة في المملكة إلى حوالي ١٢٠ جيجاوات بحلول عام ٢٠٥٠. لتلبية هذا الطلب المتزايد، سيتم استخدام ٨ ملايين برميل من النفط يوميًا في أنظمة توليد الكهرباء.

مما يعني عدم إمكانية تصدير النفط، مما سيؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.

لذلك، من المهم تطوير برنامج كفاءة الطاقة المستدامة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتوليدها، كما يمكن تقليل اعتماد المملكة على الوقود الأحفوري عبر تطوير الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الموارد الحالية والمستقبلية للطاقة. نظرًا لوجود إمكانات هائلة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المملكة، فإنها بحاجة إلى استراتيجيات وأدوات مناسبة، بما في ذلك أداة دعم اتخاذ قرارات معتمدة على التحسين، للمساعدة في تحليل شامل لتخطيط الطاقة، تأثيرات تغير المناخ، استجابات السياسات المتعلقة بالطاقة والبيئة ضمن إطار نظام إدارة الطاقة.

الحماية البيئية للمناطق الساحلية

تحيط بالمملكة العربية السعودية كل من الخليج العربي من الشرق والبحر الأحمر من الغرب، حيث تقع العديد من المدن والبلدات على هذين السواحل. يعتمد الاقتصاد وظروف المعيشة في هذه المناطق بشكل كبير على حالة النظام البيئي الساحلي وحماية المواطن البحرية. وقد تعرضت هذه المناطق الساحلية لمجموعة واسعة من الأنشطة البشرية، مما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور التربة، وتآكل الرواسب. لاستعادة هذه المسطحات المائية، من الضروري تطوير منهجية لتقييم المخاطر البيئية البحرية ووضع إجراءات علمية منهجية لإدارة المناطق الساحلية. كما يجب إنشاء مركز نمذجة للتسربات النفطية بالتنسيق مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، ومنظمة الحوض الأحمر للبيئة البحرية.

إدارة النفايات

يتم إنتاج ملايين الأطنان من النفايات سنويًا، يتم التخلص منها غالبًا في مكبات النفايات أو تكديسها بالقرب من المنشآت الصناعية، مما يشكل تهديدًا بيئيًا وخسارة اقتصادية. من أجل الحفاظ على التنمية وحماية البيئة، يجب تطوير مفهوم متكامل لتقليل النفايات واسترداد المواد القابلة للاستخدام وإعادة التدوير وإعادة استخدام النفايات.

تخطيط موارد المياه المستدامة

يعتمد تخطيط موارد المياه المستدامة على دمج الجوانب الاجتماعية والبيئية والفنية بشكل متكامل. يتم ذلك من خلال فهم الروابط بين مصادر المياه وجودتها، وتوقع احتياجات المياه المستقبلية، بالإضافة إلى معالجة التحديات الناتجة عن الأهداف المتضاربة وعدم اليقين في البيانات والنماذج باستخدام أدوات التحسين متعددة الأهداف والنماذج الاحتمالية. كما يشمل تخطيط موارد المياه المستدامة دمج الجوانب الاقتصادية والهندسية والتكنولوجية والاجتماعية، ويهدف إلى تعزيز التواصل الفعال وزيادة الوعي بين مختلف الأطراف المعنية.

أصبح تخطيط موارد المياه المستدامة أداة أساسية في المناطق التي تعاني من نقص حاد في موارد المياه العذبة المتجددة. لمواكبة الزيادة في الطلب على المياه، تسعى العديد من الدول إلى تطوير مصادر بديلة مثل تحلية المياه لتوفير مياه صالحة للشرب، واستخدام مياه الصرف المعالجة في الزراعة المقيّدة، والري، وإعادة شحن المياه الجوفية. حتى المناطق المعتدلة التي تتمتع بمناخ معتدل قد تواجه مخاطر الجفاف، وقد تؤدي الفيضانات المتطرفة إلى أضرار كبيرة. لذا، أصبح من الضروري التنبؤ بالنظام الهيدرولوجي بشكل دقيق، وكذلك تحديد العواقب البيئية طويلة المدى للتغيرات في هذا النظام.

أداة تخطيط موارد المياه المستدامة

تعد أداة تخطيط موارد المياه المستدامة وسيلة لتقييم الخيارات المتاحة واختيار الأنسب منها بطريقة تحافظ على البيئة وتكون فعالة من حيث التكلفة. يتم ذلك من خلال دمج المعرفة من مختلف التخصصات الطبيعية والاجتماعية والعلمية والهندسية للوصول إلى حلول عملية. كما يتماشى تخطيط موارد المياه المستدامة مع أهداف أخرى مهمة، مثل حماية التنوع البيولوجي، ومواجهة تغير المناخ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه في الزراعة، وحماية المناطق من الفيضانات.

نموذج مستدام لإدارة جودة الهواء

إن تطبيق نموذج مستدام لإدارة جودة الهواء يتطلب استخدام تقنيات متقدمة في المراقبة والنمذجة البيئية. ومن الضروري تطوير قاعدة بيانات شاملة لدعم استراتيجيات تقليل التلوث وتقييم الآثار البيئية والصحية.

التوجه نحو مستقبل بيئي مستدام

إن التحديات البيئية التي تواجه المملكة العربية السعودية تتطلب حلولًا متكاملة وشاملة ترتكز على التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع. يجب أن يكون الحفاظ على البيئة وحمايتها جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. كما أن تبني سياسات بيئية فعالة في مجالات إدارة المياه والطاقة والنفايات يشكل الطريق إلى تحقيق التنمية المستدامة. يتطلب الأمر أيضًا تعزيز الوعي البيئي بين أفراد المجتمع وتشجيعهم على المشاركة في الجهود الوطنية لحماية البيئة.

لن يكون تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ممكنًا إلا من خلال التنسيق المستمر بين جميع الأطراف المعنية، ووضع حلول مبتكرة وفعّالة لمعالجة القضايا البيئية. هذا التعاون من شأنه أن يضمن بيئة صحية وآمنة للأجيال القادمة، ويسهم في بناء مستقبل مستدام يحفظ للإنسان الطبيعة ويساعد على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الأرض.

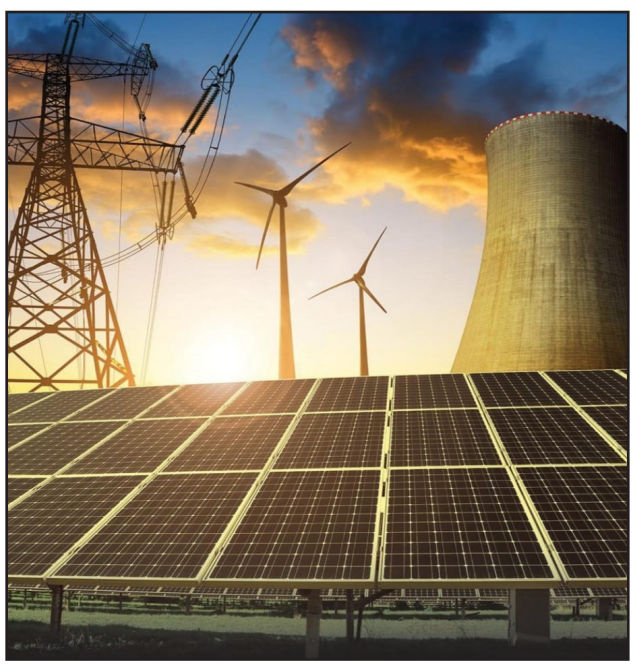

القانون البيئي: شراكة دولية لتحقيق الاستدامة والسعودية في طليعة الدول في الجهود البيئية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدم دورا حيويا في معالجة القضايا البيئية إقليمياً ودولياً

القانون البيئي أداة رئيسية لحماية كوكب الأرض من التغيرات البيئية

تقرير مها إحسان ـ خاص بإشراقة.

يُعتبر القانون البيئي حجر الأساس لتحقيق الاستدامة البيئية، حيث يزداد الإلحاح على تطبيقه في ظل تنامي الضغوط البيئية العالمية. وعدم الامتثال لهذا القانون لا يُهدد البيئة فحسب، بل يقوض ركائز التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، مما يجعل من الضروري تعزيز الجهود لضمان الالتزام به وتنفيذه بفعالية.

وفي هذا السياق يلعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً حيوياً في معالجة القضايا البيئية على المستويين الإقليمي والدولي. ويهدف البرنامج إلى العمل كجهة مدافعة عن البيئة، ودعم الحكومات في وضع خطط بيئية شاملة، وتعزيز البعد البيئي في التنمية المستدامة. كما يسعى إلى تمكين الأمم والمجتمعات من تحسين جودة الحياة دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة.

وبدأ الاهتمام بالقانون البيئي قبل مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢، حيث كانت الجهود البيئية محدودة، وكان الوعي البيئي لا يزال في مراحله الأولية. ومن أوائل المحاولات لتنظيم البيئة اتفاقية لندن عام ١٩٠٠ لحماية الحياة البرية الإفريقية، لكنها لم تُنفذ بسبب قلة المشاركين، وجاءت اتفاقية لندن لعام ١٩٣٣ التي حققت نجاحاً في حماية الحياة البرية ضمن المستعمرات الإفريقية.

أما مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢، فقد شكّل نقطة تحول رئيسية باعتباره أول تجمع دولي يعترف بحق البيئة من خلال ٢٦ مبدأ، كان لها دور محوري في تطوير القانون البيئي الدولي لاحقا. ومنذ ذلك الحين، بدأت العديد من الدول بإنشاء وزارات وهيئات بيئية وتطوير تشريعات وطنية لحماية البيئة.

وفي عام ١٩٩٢، عُقدت قمة الأرض في ريو دي جانيرو، والتي شهدت توقيع اتفاقيتين دوليتين مهمتين الأولى اتفاقية التنوع البيولوجي والثانية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما تم تبني إعلان ريو الذي أكد على مبادئ ستوكهولم، إلى جانب وضع جدول أعمال القرن، الذي استمر في توجيه السياسات البيئية العالمية.

وبدأت مع مرور الوقت المعاهدات الاقتصادية تضم أبعادا بيئية، حيث أدرج اتفاق مراكش، الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، أهداف التنمية المستدامة في صلب سياساته، كما ظهر بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ كأول اتفاق دولي يلزم الدول المتقدمة بتعهدات قانونية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، رغم التحديات التي واجهها.

ويشهد العالم اليوم تزايداً في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة البيئية، حيث يتم تسليط الضوء على أهمية التعبئة الاجتماعية والمساءلة لتعزيز الإصلاحات القانونية والسياسات البيئية. ويشمل ذلك دعم المجتمعات المتأثرة بالمخاطر البيئية، ومراقبة السياسات البيئية، والمشاركة في الإصلاحات القانونية، كما أصبح الاعتراف بالحقوق البيئية لمجتمعات السكان الأصليين والقبليين اتجاهاً متزايداً في النظم القانونية الحديثة.

ومن المبادئ الأساسية في القانون البيئي مبدأ الحيطة، الذي يهدف إلى حماية العناصر البيئية من التدهور والضياع، وضمان استدامتها للأجيال القادمة. وتؤكد الدراسات على أن تطبيق هذا المبدأ يسهم في تحقيق الاستقرار البيئي والتنمية المستدامة، إلى جانب تخفيف حدة الفقر عبر استغلال الموارد البيئية بشكل مسؤول.

وتتطلب التحديات البيئية الراهنة تكاتف الجهود بين مختلف القطاعات. وفي هذا الإطار، تعمل جمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تعزيز التعاون بين الأكاديميين، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص من خلال مؤتمرات وورش عمل دورية، تسعى الجمعية إلى مناقشة القضايا البيئية الملحّة وتطوير استراتيجيات قانونية فعّالة لمواجهتها. على سبيل المثال، نظمت الجمعية مؤتمرها الرابع بالتعاون مع الجامعة الأردنية وكلية القانون بجامعة حمد بن خليفة، في دولة قطر الشقيقة بهدف تعزيز الحوار والتعاون في مجال السياسات البيئية.

وبرزت المملكة العربية السعودية كقوة دافعة في مجال حماية البيئة على المستويين الإقليمي والدولي. ومن أبرز المبادرات التي أطلقتها المملكة: برنامج التشجير الوطني الذي يهدف إلى زراعة ١٠ مليارات شجرة، مما يسهم في استعادة النظم البيئية ومكافحة التصحر، وبرنامج «ريف» الذي يركز على دعم صغار المزارعين وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية. ومشروع «نيوم» والذي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتطوير مدينة مستقبلية مستدامة بيئيًا، مع التركيز على استخدام الطاقة المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي.

ومع استمرار تفاقم التحديات البيئية، يظل القانون البيئي أداة رئيسية لحماية كوكب الأرض وضمان استدامة موارده. ويعتمد المستقبل البيئي على تكاتف الجهود الدولية وتعزيز الالتزام بالقوانين البيئية، لضمان بيئة آمنة ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

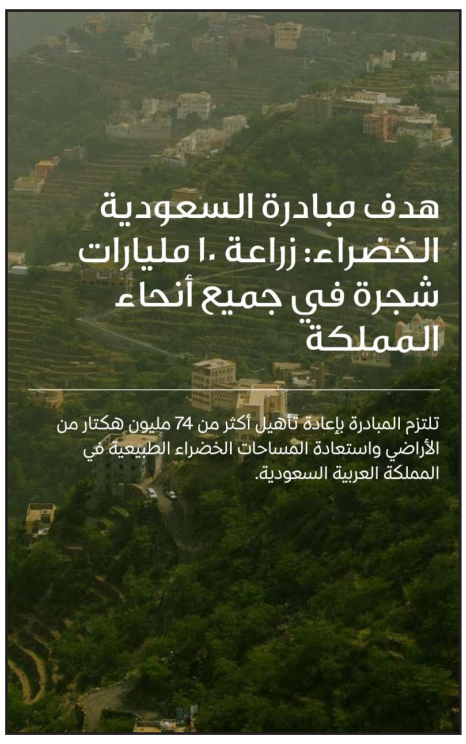

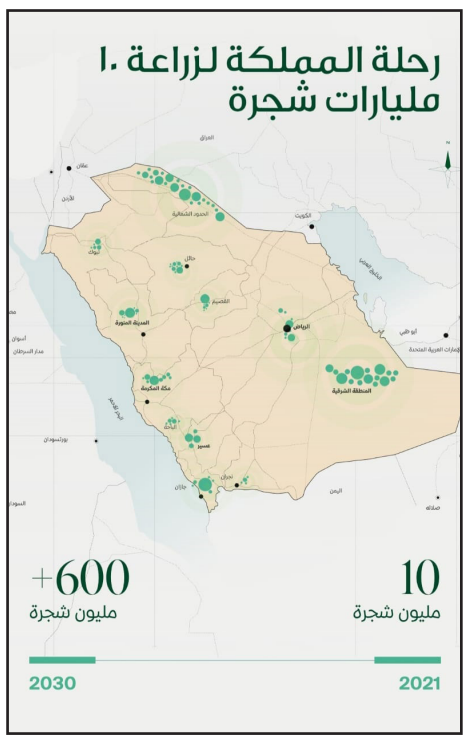

سيبيريا الملاذ الأخير

منى سالم راشد
جامعة الكويت

سيبيريا التي تقع في الجزء الآسيوي من روسيا وتمتد من جبال الأورال وحتى المحيط الهادي شرقا تعد من أبرد الأماكن في العالم حيث تصل برودتها لما دون ٣٠ درجة تحت الصفر السيليزي بشتاء طويل ورياح ثلجية.

ورغم أنها ليست المكان الأفضل للعيش فقد تم زج الكثير من الأفراد والجماعات إليها رغما عنهم كعقاب أو ملجأ أخير.

وفي الحكم القيصري لروسيا تم نفي عددا من الأدباء و المفكرين والمعارضين بجانب اللصوص والنشالين والمتهمين بجرائم أخرى.

ومن أشهر من لفظتهم روسيا – وبالتحديد موسكو ومدينة بيتسبورج العريقة – الكاتب الروسي الشهير «ديستويفسكي « والقسيس الأشهر» أفاكوم بيتروف» الأب المبجل لكاتدرائية» كازان « في موسكو،، وقد تم نفي المعارض السياسي «فالديمير لينين» إلى سيبيريا عام ١٨٩٧ و لمدة ٣ أعوام خرج بعدها لمنفاه الاختياري في لندن ليكمل معارضته ضد القيصر «نيكولاس دو رومانوف».

أما المؤلم المضحك فيكمن في استسهال البعض للنفي لمجرد نفوذهم، فقد قام بعض الإقطاعيين والنبلاء في روسيا القيصرية بنفي بعض خدمهم إلى سيبيريا ليس لجريمة ارتكبها أحد المساكين ولا لخطأ قام به ولكن لمجرد أن: السيد يرغب بذلك !» و لكن هل انطبق قانون النفي على الحياة العسكرية أيضا؟ نعم لأن القيصر أو من كان حوله قد قاموا بنفي بعض العاملين في السلك العسكري من الرتب العالية بعد أن نزعوا منهم رتبهم و ألقابهم وسخط عليهم القيصر! يغادرون لسيبيريا ويمكن لأقاربهم من النساء (الأم أو الزوجة أو الأخت أو الإبنة) الذهاب معهم على ألا يكون لهن الحق في العودة للوطن أو حتى الذهاب لدولة أوروبية أخرى !

ولكن هل كل من حكم عليه بالنفى أو السجن في سيبيريا ذهب هناك؟ بالطبع لا .

فقد تمكن الكاتب الروسي الشهير «مكسيم غوركي» الفلاح المتفجر حبا بروسيا، تمكن من الهرب إلى دولة مجاورة هربا من بطش الحكم القيصري بعد أن ألف روايته الأشهر في تاريخ الأدب الروسي «الأم» والذي يتكلم فيها عن عذابات أم فلاحة في الحياة و مع العسكر وعائلتها والظروف الصعبة وهو يرمز بالأم لوطنه روسيا، كما تمكن آخرون من ذلك أيضا .

أما أشهر من دفن في سيبيريا فهو – و لسخرية الأقدار – القيصر الروسي بنفسه» نيكولاس دو رومانوف « وعائلته المكونة من زوجته القيصرة «ألكساندرا» وبناته الأربع و إبنه « أليكسي « وطباخ العائلة و وصيفة القيصرة !

الأعمال الخيرية وبناء المجتمعات

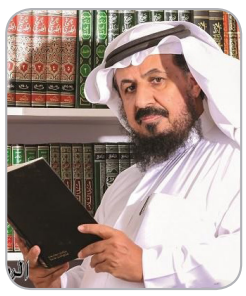

أحمد محمد السعدي
مستشار التنمية البشرية والأسرية

تُعد الأعمال الخيرية ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتنميتها، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع. فمن خلال الأعمال الخيرية، يتم سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، مما يساهم في خلق مجتمعات أكثر استقرارًا وتقدمًا.

أهمية الأعمال الخيرية:

تتمثل أهمية الأعمال الخيرية في قدرتها على تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بشكل عام، فهي لا تقتصر على تقديم المساعدات المادية فحسب، بل تشمل أيضًا دعم التعليم، والصحة، والإسكان، وحتى المشاريع الصغيرة التي تساعد الأفراد على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن خلال هذه الجهود، يتم تعزيز قيم التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع، مما يعزز الروابط الاجتماعية ويقلل من الفوارق الطبقية.

دور الأعمال الخيرية في التنمية:

تلعب الأعمال الخيرية دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من نقص الموارد أو عدم توفر الخدمات الأساسية. فمن خلال بناء المدارس والمستشفيات، وتوفير المياه النظيفة، ودعم المشاريع الصغيرة، تساهم الأعمال الخيرية في تحسين مستوى المعيشة وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد. كما أن هذه الأعمال تساعد في تقليل معدلات الفقر والبطالة، مما ينعكس إيجابًا على استقرار المجتمع ككل.

كما أن للأعمال الخيرية أدوار أخرى في كثير من جوانب حياتنا الصحية والتعليمية وغيرها، حيث لا يقتصر العمل الخيري على جزء معين دون غيره من حياتنا، خاصة إذا ما عرفنا أنه عمل إنساني دعا إليه ديننا الإسلامي الحنيف، وتدعو إليه الآن الشرائع والقوانين الحقوقية الدولية.

وللحديث صلة عن هذا الموضوع في مقال قادم إن شاء الله.

بيئة تعليمية مثمرة

علي بن حسن الأزوري
ناشط اجتماعي

يُعد المعلم ركيزة أساسية في بناء الأجيال وتشكيل مستقبل المجتمعات، حيث تتجاوز رسالته مجرد نقل المعلومات لتشمل أدوارًا تعليمية وتربوية متعددة.

الدور التعليمي: المعلم هو الوسيط الذي ينقل المعرفة للطلاب، مستخدمًا أساليب تدريسية متنوعة تُحفّز التفكير النقدي والإبداعي. كما يُشجّع على التعلم الذاتي، مما يُمكّن الطلاب من تطوير مهارات البحث والاستقصاء.

الدور التربوي: يتحمل المعلم مسؤولية غرس القيم والأخلاق في نفوس الطلاب، مثل الصدق والأمانة والتعاون. من خلال سلوكه اليومي، يُقدّم نموذجًا يُحتذى به، ويُساهم في بناء شخصيات متوازنة قادرة على مواجهة تحديات الحياة.

التوجيه والإرشاد: يُلاحظ المعلم سلوكيات الطلاب، ويُقدّم لهم النصح والإرشاد، مُساعدًا إياهم في التغلب على المشكلات الشخصية والأكاديمية. كما يُساهم في اكتشاف مواهبهم وتوجيههم نحو تطويرها.

استخدام التكنولوجيا: في عصر التكنولوجيا، يُعد دمج التقنيات الحديثة في التعليم جزءًا أساسيًا من دور المعلم. يُعلّم الطلاب كيفية استخدام الأدوات الرقمية بفعالية، مما يُعزّز من تفاعلهم وفهمهم للمواد الدراسية.

إدارة الصف: يُدير المعلم البيئة الصفية، مُحققًا توازنًا بين الانضباط والتحفيز. يُشجّع على الحوار والمشاركة، ويُعزّز من روح التعاون بين الطلاب، مما يخلق بيئة تعليمية مُثمرة.

ومع هذه الأدوار المهمة للمعلم والتي هي بلاشك نأخذ جل وقته، إلا أنه يظل دوما بحاجة إلى تطوير ذاته، من خلال الانخراط في الدورات التدريبية التطويرية التي تساهم في تطوير قدراته، على صعيد التعليم، فالتعلم هو بطبيعة الحال يأتي ناتجا للتعليم، وهما بلاشك يتكاملان، ويقدمان معا مخرجات فريدا يسهم في بناء أجيال ومجتمعات.

أحرص على بقاء قارورة العطر ممتلئة

أ.د محمد ناصر البيشي
أستاذ الإدارة بمعهد الإدارة العامة سابقاً

البعض ينزعج وربما يحزن إذا انفض عنه المحبين الذين كانوا حوله، بعد أن فقد المنصب أو القدرة على العطاء، أو الثروة، وهذا أمر طبيعي وسلوك فطري وإذا كان هناك طرف يمكن معاتبته في هذا الجانب، فهو الإنسان نفسه وهل يحتفظ الناس بقارورة العطر بعد نفاذ عطرها ولكنهم يحتفظون بها إذا أعيد تعبئتها بعطر مماثل، كما يحدث بإبدال العطر الكمبودي دهن العود من مصدر آخر.

امنح الناس أسباب منطقية لاستمرار بقائهم حولك؛ وأضف قيمة جديدة تحقق الجاذبية لك، من خلال الحرص على بقاء قارورة « توله» العطر ممتلئة، وإليك بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساعدك على تحقيق ذلك:

أولاً: العمل التطوعي وخدمة المجتمع من خلال إصلاح ذات البين وما تستطيع عمله في هذا الجانب، فمثل هذه الأعمال يمكن لها أن تجعلك حاضراً في المشهد وأن تسهم من خلالها في تقديم خدمات إنسانية ومجتمعية، وتحقق ذاتك في نفس الوقت.

ثانياً: يمكن لك أن تنظم إلى قطاع جديد غير القطاع الذي انتهت صلاحيته، مثل القطاع الوظيفي الرسمي، إلى قطاعات أخرى، فنية أو خدمية أخرى.

ثالثاً: يمكن لك أن تعمل في مهنة جديدة غير المهنة التي تقاعدت أو استقلت منها، مثل الاشتغال بالتجارة بعد مغادرة المنصب أو الوظيفية الرسمية، أو أي نشاط آخر مناسب لك.

رابعاً: تجنب الإجابات المعلبة والخاطئة والإيحاء المظلل ولا تدع قارورة العطر فارغة.

خامساً: وظف ردة فعل الناس الطبيعية حينما تكون مماثلة لردة فعلهم مع أي قارورة عطر فارغة وأجعل ذلك حافزاً للحركة ولغد أكثر إشراقاً.

يجب علينا الإدراك أننا لا ننصح بشيء معين يعيد لنا ما فقدناه ولكننا حينها نتنبه إلى الطرق الصحيحة لتعبئة قارورة العطر، الأمر الذي يفتح لنا نوافذ مشرعة جديدة، والتي يمكننا عبرها اختيار ما يناسبنا وما يليق بنا.

كما ينبغي علينا أن نقفل أذاننا عن كل المحبطين والمرجفين وحتى المخوفين وأن نستمع إلى قصص المناضلين الذين لا يفتر لهم عزم ولا يتوقف لهم سعي حتى من زراعة شجرة وهم على مشارف الموت.

ومما آثر عن الإمام الشافعي أنه قال: « وفي الناس أبدال، وفي الترك راحة» فقد يستبدل الله الأحسن بما هو أحسن منه من المحبين.

وأخيراً: إياك أن تنحدر في سيرتك أو طموحك للأسوأ أو تكسر قارورة العطر بدل من إعادة تعبئتها.

متلازمة المحتال: وعدم الشعور باستحقاق النجاح

إنعام عوض
كاتبة سعودية

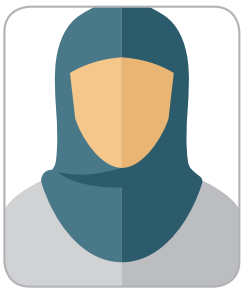

كم مرة أنجزت شيئًا رائعًا، لكنكِ شعرت بأنكِ لا تستحقه أو أن نجاحك كان مجرد صدفة، وأن الآخرين سيكتشفون قريبًا أنك لا تستحق مكانك؟ إذا كنت مررت بهذا الشعور، فأنت لست وحدك. هذه المشاعر تُعرف باسم متلازمة المحتال، وهي حالة من الشك المستمر في الذات، تجعل الشخص يقلل من قيمة إنجازاته، ويخاف أن يُكشف أمره وكأنه خدع الجميع بطريقة ما. ورغم أنها حالة نفسية شائعة بين الناجحين، إلا أن إدراكها والتعامل معها هو ما يفرق بين من يستمر في القلق ومن يتجاوزها بثقة.

ما هي متلازمة المحتال؟

هي ببساطة شعور داخلي بأنك لست كفؤا بما يكفي، رغم وجود أدلة واضحة على نجاحك.

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في السبعينيات على يد عالمتي النفس «بولين كلانس وسوزان آيمس»، اللتين لاحظتا أن الكثير من النساء الناجحات يعانين من هذا الشعور. لكن مع الوقت، أثبتت الدراسات أن الرجال أيضًا يعانون منه، خاصة في البيئات التنافسية. إنها ليست اضطرابًا نفسيًا، لكنها طريقة تفكير تحتاج إلى إعادة برمجة، حتى لا تتحول إلى عائق يمنعكِ من التقدم.

أنواع متلازمة المحتال

ليس الجميع يعاني منها بنفس الطريقة، فهناك أنماط مختلفة منها:

الكمالية المفرطة: عندما تضع معايير عالية جدًا، وإذا لم تتحقق بنسبة ١٠٠٪، تشعر بأنكِ فاشل.

الإحساس بعدم المعرفة الكافية: الاعتقاد بأنك يجب أن تعرف كل شيء في مجالك، وإذا واجهت شيئًا جديدًا، تشعرين بأنك غير مؤهلة.

الاعتماد على الموهبة فقط: إذا لم يأت النجاح بسهولة، تشعر أنك غير قادر، حتى لو كنت تعمل بجد.

رفض طلب المساعدة: لأنكِ تعتقد أن طلب المساعدة يعني أنك لست كفؤا.

العمل المستمر لإثبات الذات: قياس قيمتك بناءً على إنتاجيتك فقط، وإذا لم تعمل بجهد طوال الوقت، تشعر بعدم الأهمية.

لماذا نشعر بهذا الإحساس؟

هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى الشعور بمتلازمة المحتال، منها:

• التربية والمجتمع: إذا نشأت في بيئة تقارن إنجازاتك بغيرك باستمرار، فقد تشعر أن نجاحك لا يكفي أبدًا.

• التوقعات العالية: عندما تكون في بيئة تنافسية، قد تشعر أنك لا تصل للمستوى المطلوب.

• الخوف من الفشل: أحيانًا، يكون القلق من ارتكاب الأخطاء هو السبب وراء هذا الشعور.

كيف تؤثر على حياتنا؟

إذا لم تتم معالجتها، فقد تؤثر هذه المتلازمة على قراراتك اليومية وحياتك المهنية، مثل:

• التردد في التقدم للفرص الكبيرة لأنك لا تر نفسك مستعد بما يكفي.

• الإرهاق والتوتر بسبب محاولة إثبات كفاءتك طوال الوقت.

• عدم الاحتفال بالإنجازات لأنك تشعر أنها ليست مستحقة.

كيف نتعامل مع متلازمة المحتال؟

إذا كنت تشعر بهذه المتلازمة، فهناك طرق لتجاوزها:

* الاعتراف بها: بمجرد أن تدرك أنك تعاني منها، ستبدأ في التحكم بها.
* إعادة تعريف النجاح: لا يعني النجاح أن تكون مثالي، بل أن تتقدم ولو خطوة واحدة كل يوم.
* الاحتفاء بإنجازاتك: اكتب نجاحاتك، وارجع لها كلما راودك الشك.
* التحدث مع الآخرين: ستتفاجأ بعدد الأشخاص الذين يشعرون بنفس الشيء، حتى الناجحين منهم.
* التعامل مع النقد بوعي: لا تدع النقد يشعرك بأنك غير كفؤ، بل اعتبره فرصة للتحسن.
* تغيير طريقة التفكير: عندما تراودك أفكار سلبية، اسأل نفسك: ما الدليل الحقيقي على ذلك؟ غالبًا لن تجد دليلا مقنعًا.

وأخيراً متلازمة المحتال ليست حقيقة، بل مجرد أفكار مغلوطة نحتاج إلى تصحيحها. نجاحك ليس مجرد حظ، بل نتيجة جهدك وإصرارك. لا تسمح لهذا الشعور بأن يمنعك من الاستمتاع بإنجازاتك.

في النهاية، كل شخص ناجح تقريبًا مرّ بهذه المشاعر، لكن الفارق الحقيقي هو أن البعض يدركه ويتجاوزه، بينما يظل الآخرون أسرى لهذا الشعور، الخيار بيدك، والمسؤولية على عاتقك.

فإما أن تصنع مجدك، أو تترك الحياة تقرر عنك.

حماية البيئة والمحافظة عليها

إبراهيم الفهيد
كاتب وتربوي

تعدّ البيئة موطننا المشترك، والحفاظ عليها مسؤولية فردية وجماعية لضمان استدامة الحياة على الأرض. مع التقدّم الصناعي والتكنولوجي، ازدادت التحديات البيئية مثل التلوث، إزالة الغابات، والتغير المناخي، مما يستدعي جهودًا حثيثة للحفاظ على التوازن البيئي.

تتمثل أسس حماية البيئة في تقليل النفايات، ترشيد استهلاك الموارد، والاعتماد على مصادر طاقة نظيفة. كما أن زراعة الأشجار، تقليل استخدام البلاستيك، ودعم المبادرات البيئية يسهم بشكل مباشر في الحدّ من الأضرار البيئية.

إن دور الأفراد لا يقل أهمية عن دور الحكومات والمنظمات، فالتوعية البيئية، والسلوكيات المستدامة، واتخاذ قرارات صديقة للبيئة في حياتنا اليومية، تساهم في خلق عالم أكثر صحة ونقاء للأجيال القادمة.

والمملكة العربية السعودية تعد من أهم الدول التي تعمل حاليا على الحفاظ على البيئة بمشاريع عديدة تنبثق من رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي دعت إلى أن يصبح المواطنين أصدقاء للبيئة وأن يعملوا كمنظومة واحدة إلى جوار الجهود الحكومية لحمايتها. فهي المنطلق الأساس لتحقيق جودة حياة أعم وأشمل.

نسأل الله التوفيق والسداد للقيادة الرشيدة وما تقوم به من جهود.

مبادرة استثمار مخزون الإعلام السعودي عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي

محمد الشهراني
كاتب رأي

من منا لا تطرب مشاعره عند اطلاعه على مقتطفات من الإعلام القديم؟ سواءً كانت قصاصة من صحيفة مطبوعة أو مقطع من برنامج إذاعي أو تلفزيوني والتي يجري تداولها عبر وسائل التواصل الإجتماعي، وتحظى بانتشار واسع و ربما تعتبر بمثابة العملة النادرة.

تعد المواد الإعلامية المؤرشفة، بما في ذلك الصحف الورقية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، كنزاً معرفياً وثّق الأحداث اليومية والتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شكلت تاريخ المملكة. ومع ذلك فإن هذا المخزون لا سيّما ما تم إنتاجه قبل دخول الإنترنت وانتعاش تقنيات النشر الإلكتروني ظل مدفوناً في أرشيفات مؤسساتنا الإعلامية الحكومية والخاصة، بعيداً عن أنظار الباحثين والأجيال المتعاقبة.

هنا تأتي أهمية مبادرة استثمار هذا المخزون عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث إن إعادة نشر مخزون الإعلام السعودي بمثابة نفخ روح الحياة في تلك الأراشيف الميتة، ويحقق الاستدامة الإعلامية من خلال إتاحته بين أيدي الجيل الحالي والأجيال القادمة، ويتيح لهم فرصة السفر عبر الزمن لماضينا، ويعزز من الاقتصاد المعرفي والوعي الثقافي، ويوفر مصدراً رصيناً ومرجعاً تاريخياً قيّماً لفهم أفضل للتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي مرت بها المملكة وشعبها الكريم. وليس هذا فحسب بل إن هذا المخزون المؤرشف سيكون متاحاً للجميع ولا سيّما الباحثين والأكاديميين مُتيحاً كماً هائلاً من المواد المسموعة والمرئية والمقروءة المنشورة عبر الصحف والمجلات النسائية والشعرية والرياضية وما تضمنت صفحاتها من المقابلات الشخصية والمواد الأدبية والرياضية، وليس ذلك من ناحية المكتوب فقط بل وبحراً زاخراً من الصور التي تم التقاطها على مدى العقود الماضية ومنذ تأسيس المملكة، وتمثل بحد ذاتها أصلاً استراتيجياً يمكن استثماره.

إن مبادرة استثمار مخزون الإعلام السعودي عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي تلتقي أيضاً مع الجهود التي مثلت هاجساً للمملكة لدعم المحتوى العربي عبر الإنترنت ليس ابتداءً من مبادرة الملك عبدالله لدعم المحتوى العربي ولا انتهاءً بمبادرة مركز الملك عبدالعزيز الثقافي «إثراء المحتوى العربي» إذ لا يتجاوز المحتوى العربي على الإنترنت في أحسن التقديرات ٣٪ فما بالك بالمحتوى السعودي، فيما يمثل المحتوى باللغة الإنجليزية ٥٨٪. إضافةً إلى أن هذه المبادرة تأتي انسجاماً مع تحقيق الأهداف الثقافية لرؤية ٢٠٣٠ وتعززها.

وفي عصر الذكاء الاصطناعي حيث تعتبر البيانات الضخمة أحد أهم الأصول الاستراتيجية يمكن تحويل مخزون الاعلام السعودي من مجرد أرشيف تاريخي إلى مورد حيوي يسهم في تعزيز الهوية وتوثيق تاريخ المملكة منذ تأسيسها من جميع الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والرياضية بطرق حديثة ومتاحة للجميع.

أطباء ومختصون يكشفون أسباب وآثار العنف ضد الأطفال

أهمية تعزيز الوعي المجتمعي ووضع استراتيجيات لمكافحة العنف ضد الأطفال

استطلاع أجراه أحمد السعدي لإشراقة

يعد العنف ضد الأطفال شكلا من أشكال انتهاك حقوق الإنسان، حيث أن تعرض الأطفال لانتهاكات واعتداءات جسدية أو جنسية، والإساءة إليهم يعد عنفا ضدهم. والتي باتت اليوم ظاهرة عالمية ومن أكثر المشكلات التي تؤرق مجتمعات العالم في الوقت الراهن، وقد كشفت تقارير المنظمات الدولية والإنسانية المعنية بالطفولة، عن تزايد ظاهرة العنف ضد الأطفال، وأكدت الدراسات تعرض ملايين الأطفال في أنحاء متفرقة من العالم لأشكال كثيرة من العنف من جانب الآباء أو الأمهات، أو فئات أخرى، وهو ما يهدد الصحة الجسدية والنفسية لهؤلاء الأطفال ـــ ضحايا العنف ـــ، وحرصت صحيفة إشراقة على تناول هذه القضية، حيث التقت عددا من الخبراء والأطباء المختصين في شأن الطفولة للكشف عن أشكال العنف وطرق الحلول المناسبة لهذه الظاهرة.

أشكال العنف و الإساءات

في البداية أوضح د. ساري دعاس استشاري أمراض الأطفال وحديثي الولادة أن مظاهر العنف تتعدد أشكالها ضد الطفل، والتي من أبرزها الإصابات الجسمانية، التي تظهر على شكل كدمات أو حروق أو جروح أو حتى كسور عظمية أو علامات تشويه على الجسد، مما يوحي بأنها محدثة إحداثا، وكذلك عدم توافق قصة الإصابة مع مواصفاتها أو التأخر بالتبليغ عنها أو تكرر هذه الإصابات وعدم اهتمام ولي الأمر بها.

كما أن الإهمال نتيجة التجاهل الشديد للاحتياجات الضرورية للطفل تؤدي إلى فشل في نموه أو إلى التهابات متكررة بسبب قلة النظافة، كما يؤدي إلى ضعف النمو الروحي والعاطفي وتأخر النطق والتعلم والأداء المدرسي.

ومن أساليب الإساءة العاطفية: رفض الطفل وعدم إبداء الحب له ومجابهته بكثير من الهزء والتهديد والتجاهل مما يؤدي بالطفل لاضطراب سلوكي وشعوري خطير، وعادة ما تترافق الإساءة العاطفية مع الجسمانية والجنسية.

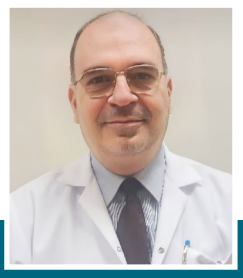

د.ساري دعاس: الإساءة للطفل بأشكال متنوعة يتطلب علاج كل حالة منفردة

وقد يحدث تسمم متعمد للطفل، كأن يعطي الطفل دواءً أو مادة ما مؤذية، ثم يحضر الطفل إلى قسم الطوارئ بالمستشفى بشكوى مختلفة كأن تكون تسارع التنفس كما في حالة الأسبرين أو النوم أو السبات كما في حالة الأدوية المهدئة، إضافة إلى الإساءة الجنسية، حيث يعتدى شخص على الطفل أو الطفلة جنسياً ويسبب له إساءات مختلفة ومتنوعة تترك آثارها الجسمانية والعاطفية والسلوكية بشكل عميق ومؤثر.

ويضيف د. دعاس لابد من اتخاذ التدابير وطرق العلاج المناسبة لحالات العنف ضد الأطفال، وتتنوع طرق العلاج وفقا لكل حالة على حدة، من الناحية الطبية- إضافة إلى ذلك ضرورة حماية الطفل من تكرار مثل هذه الاعتداءات الجسدية والإساءات النفسية، ومثل هذه الحالات تحتاج لضرورة أجراء بحوث اجتماعية معمقة قد تقتضي تدخل الشرطة في بعض البلدان لضمان حماية فاعلة للطفل وبالتالي تنشئته ونموه في بيئة صالحة

شعور الطفل بالنقص

ويرى د. نبال الشواقفة استشاري الأطفال بمستشفيات الحمادي بالرياض أن الإيذاء العاطفي هو أخطر أنواع العنف ضد الأطفال، مقارنة بالعنف الجسدي أو الإهمال أو حتى العنف الجنسي، نظراً لصعوبة اكتشاف هذا الإيذاء العاطفي أو النفسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى خطورة النتائج المترتبة عليه على المدى

د.نبال الشواقفة: الإيذاء العاطفي أخطر أنواع العنف ضد الأطفال

القريب والبعيد، فقد يؤدي إلى تأخر التطور النفسي للطفل المضطهد، وقصور في تحصيله التعليمي، ويمتد إلى مراحل متأخرة من حياته.

ويؤكد د. نبال أن الاضطهاد العاطفي يشمل كل ما يؤدي إلى شعور الطفل بالنقص وعدم الثقة بالنفس وقدراته الطبيعية، كالنقد اللاذع له على الدوام، أو التجاهل أو الرفض والتهديد، كما أن الحرمان من الروابط العاطفية يساهم في فشل نمو الطفل، وما يصاحب ذلك من أمراض عضوية، وهو ما يتطلب مزيد من الاهتمام والحد من ظاهرة اضطهاد الأطفال، والتي توجد في جميع شرائح المجتمع، وليس قصراً على طبقة بعينها.

تفريغ شحنات الغضب

ويقول د. عزت عبد العظيم استشاري الطب النفسي: لا يوجد مستوى مقبول للعنف ضد الأطفال، حيث نجد الكثير من الآباء والأمهات يخطئون عندما يعتقدون أن الإيذاء البدني والنفسي للطفل هو الوسيلة الأنسب للتأديب وتقويم السلوك، فالقسوة والعنف ضد الأطفال أسلوب تربوي ثبت خطأه، وخطورته على صحة الطفل، ومن الضروري على الآباء تفريغ شحنات الغضب قبل التعامل مع الأطفال، والفهم الخاطئ لأساليب التربية لدى الأبوين باستعمال الضرب كأسلوب من أساليب التربية.

ويضيف استشاري الأمراض النفسية والعصبية: إن منظمة الصحة العالمية بالأمم المتحدة تنبهت لخطورة القسوة في

د.عزت عبدالعظيم: الفهم الخاطئ لقواعد التربية أهم أسباب العنف ضد الأطفال

معاملة الأطفال، فعملت على سن القوانين لحماية حقوق الطفل من كافة أساليب العنف والاستغلال وسوء المعاملة، سواء من جانب المجتمع أو حتى أسرة الطفل، ولاسيما بعد أن تأكد تضاعف حجم سوء معاملة الأطفال واستغلالهم في العمل والتسول وحتى الأعمال المنافية للأخلاق من قبل عصابات منظمة، أو الآباء لأسباب غير مقبولة، ولعل من أهم أسباب العنف ضد الأطفال الفهم الخاطئ لقواعد التربية، والاعتقاد بأن الضرب والشدة تصنع من الأبناء رجالاً أقوياء في المستقبل، أو تجعل الطفل ملتزماً ومنضبطاً ومطيعاً في حياته المستقبلية، ومن هذا الاعتقاد الخاطئ تأتي الشدة والقسوة سواء بالتوبيخ والإهانة والشتم والإذلال أو العقاب البدني كالضرب والحرق والحرمان من الطعام وما إلى ذلك، يضاف لذلك أن الخلافات الأسرية وسوء معاملة الأزواج تنعكس على الأطفال من خلال تفريغ الآباء والأمهات لشحنات الغضب المكبوت في الطفل دون ذنب ارتكبه، وفي حالات انفصال الزوجين ووجود الطفل بعيداً عن أبيه أو أمه يجعله عرضة لسوء المعاملة والقسوة من جانب أحد الأبوين انتقاماً من الطرف الآخر.

ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن معدلات العنف والإيذاء الذي يتعرض له الطفل العربي، بسبب خوف الطفل من الشكوى إلى الجهات الأمنية المسئولة، أو حتى التحدث في الأمر وتكتم الأسر على بعض أنواع الإيذاء منعاً للفضيحة، وغيرها من الأمور، فإنه من غير المنطقي تجاهل ما يتعرض له بعض الأطفال من إيذاء بدني أو نفسي أو جنسي وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة، فالإيذاء البدني قد يصيب الطفل بعاهات مستديمة وربما الوفاة لا قدر الله، وعلى المستوى النفسي فإن الإيذاء بكل أنواعه يترك آثاراً بالغة السوء لدى الطفل سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد عندما يكبر، فعلى المدى القريب قد يصاب بالسلبية والجبن والخوف والانزواء والانطوائية، والتبول اللاإرادي أو متلازمات عصبية كقضم الأظافر، وفي بعض الحالات يحدث رد فعل عكسي للطفل المضطهد فيصبح عدوانياً ضد الآخرين، وينحرف سلوكياً فيسرق ويكذب، وما إلى ذلك من السلوك المضاد الذي يزداد بازدياد ما يتعرض له من إيذاء، وقد يستمر مع الأمرين عندما يكبر، فيحترف الإجرام والانحرام بدافع الانتقام لنفسه من الآخرين الذين دمروا طفولته، أو ينطوي على نفسه خوفاً من التعامل مع الناس.

دور المؤسسات والإعلام

ويطرح د. عزت عبد العظيم أسس العقاب الصحيح في التربية السليمة، والتي لا تصل إلى حد إيذاء الطفل، فيقول: إن مبادئ التربية السليمة تتبع أساليب الثواب والعقاب من خلال الترغيب والترهيب والثواب بالمكافآت والثناء والمدح، أما إذا أخطأ الطفل وتكرر هذا الخطأ، فالعقاب لا يجب أن يتجاوز حجم الخطأ، ويكون بحرمان الطفل المؤقت من أشياء يحبها، أو توجيه نظرة حادة أو الامتناع عن التحدث معه لبعض الوقت، ولا يتم اللجوء للضرب إلا كحل أخير، ولهذا شروط لا يجب تجاوزها، فلابد أن يكون الطفل مميزاً للصواب والخطأ، ومصراً على الخطأ، ولا يكون ضرباً مؤذياً أو في الأماكن المؤذية كالبطن والصدر والوجه.

ويقترح د. عزت تفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية والإعلام والعلماء والأطباء والمعلمين والمعلمات في التعريف بمخاطر العنف ضد الأطفال، وتوجيه الآباء لأساليب التربية الصحيحة، من خلال برامج توعوية، بالاستعانة بالمختصين في مجالات التربية وطب الأطفال والطب النفسي، لحماية المستقبل الذي يشمل الأطفال دعامته الرئيسية.

العملاق الأخضر.. بطل التسويق في معركة الاستدامة الاقتصادية

هتاف المحيميد
كاتبة وإعلامية

تعيش المملكة العربية السعودية في مرحلة تحول عميقة، تسعى فيها لتحقيق توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورة الاستدامة البيئية.

في خضم هذا التحول، يظهر تسويق المشاريع البيئية كأداة قوية لدفع التنمية. لطالما اعتمد اقتصادنا على إيرادات النفط، مما جعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، لكن مع رؤية ٢٠٣٠، التي تمثل خطة طموحة لتنويع الاقتصاد، يتجدد التركيز على تعزيز المشهد البيئي من خلال استثمارات في مجالات الطاقة المتجددة والتنمية الحضرية المستدامة.

إن تسويق المبادرات البيئية يمكنه أن يحفز الاستثمار، ويخلق فرص عمل جديدة، ويعزز من مكانة المملكة على الساحة العالمية. وفقاً لتقارير وزارة الطاقة، تستهدف المملكة زيادة نسبة الطاقة المتجددة إلى ٥٠٪ من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن خلال عرض الجدوى المالية والفوائد طويلة الأجل للمشاريع المستدامة، يمكن جذب المستثمرين المحليين والدوليين. فمثلاً، تقديم مشاريع الطاقة المتجددة مع إحصاءات واضحة عن العائد على الاستثمار، يمكن أن يثير اهتمام المستثمرين الذين يطمحون إلى الفرص المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن التزام المملكة بالاستدامة يمكن أن يسهم في إعادة تشكيل صورتها العالمية، عبر تسويق المشاريع الناجحة بفعالية، مثل مشروع نيوم ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، يمكن للمملكة أن تبرز كقائد في التنمية المستدامة في المنطقة، مما يعزز الاستثمارات الأجنبية ويقوي العلاقات الدبلوماسية.

في هذا السياق، يمثل مشروع نيوم مثالاً بارزًا لرؤية مبتكرة نحو الاستدامة. فهو يطمح لإنشاء مدينة تعتمد على التقنيات المتقدمة والطاقة المتجددة، ويُسوق دوليًا كوجهة للابتكار. بينما تهدف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر إلى زراعة ٥٠ مليار شجرة في المنطقة، مما يُعزز جهود مكافحة التغير المناخي.

ومن المهم الإشارة إلى أن التسويق الأخضر ليس بجديد، ولكنه شهد اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة. بدأ هذا المفهوم في السبعينيات والثمانينيات، لكنه في العقدين الأخيرين أصبح استراتيجية مهمة لجذب المستهلكين الواعين بيئيًا.

يتضمن التسويق الأخضر الترويج للمنتجات الصديقة للبيئة، ويشمل الشفافية في الممارسات التجارية.

علاوة على ذلك، هناك العديد من الأمثلة الناجحة عالميًا لتسويق المشاريع البيئية، مثل مشروع الطاقة الشمسية في ألمانيا، الذي حقق نجاحًا كبيرًا من خلال الحوافز المالية، ومبادرة «المدينة الذكية» في سنغافورة التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة باستخدام التكنولوجيا الحديثة. هذه التجارب تُظهر كيف يمكن أن يسهم التسويق البيئي في تعزيز الاستدامة.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن المشاركة المجتمعية هي الأساس الذي يستند إليه هذا العملاق. إذ يمكن لجهود التسويق التي تركز على الفوائد المحلية، مثل تحسين الصحة العامة وتعزيز النظم البيئية، أن تشجع الجمهور على المشاركة وتعزز شعورهم بالملكية.

وبالحديث عن أهمية التواصل، تلعب الاتصالات دورًا حيويًا في هذا السياق. من الضروري صياغة رسائل واضحة وجذابة حول فوائد المشاريع البيئية لرفع الوعي. يمكن استخدام الحملات التسويقية المستهدفة لإعلام الجمهور وأصحاب المصلحة بالمبادرات الجارية، مما يعزز الثقة والمصداقية.

ولتحقيق الإمكانات الكاملة لتسويق المشاريع البيئية، هناك حاجة ملحة إلى متخصصين في هذا المجال. يمتلك هؤلاء الخبرة اللازمة لصياغة حملات مستهدفة، والانخراط بفعالية مع أصحاب المصلحة، وتحليل اتجاهات السوق.

وفي ظل هذه الإمكانات الكبيرة، يجب معالجة العديد من التحديات، مثل التغلب على الشكوك حول فعالية المبادرات المستدامة، وضمان أن تكون المشاريع مفيدة للمجتمعات.

إضافةً إلى ذلك، أصبح الارتباط بالمؤشرات البيئية الدولية أمرًا حيويًا بشكل متزايد للدول التي تسعى لإظهار التزامها بالاستدامة. من خلال تسويق المشاريع البيئية بفعالية وإظهار النتائج الملموسة، يمكن للمملكة تحسين تصنيفاتها في هذه المؤشرات، مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويعزز مكانتها العالمية للحصول على مرتبة أعلى يمكن أن يؤدي أيضًا إلى زيادة النفوذ الدبلوماسي وفتح آفاق للتعاون الدولي.

وفي الختام، يمثل تسويق المشاريع البيئية استراتيجية حيوية لدفع التنمية الاقتصادية في المملكة. من خلال الترويج الفعال للمبادرات المستدامة، يمكن للمملكة جذب الاستثمار، وخلق الوظائف، وتعزيز سمعتها العالمية. إن أهمية المتخصصين في تسويق البيئة لا يمكن المبالغة فيها، حيث ستكون خبرتهم ضرورية لتجاوز هذا المشهد المعقد. مع استمرار المملكة في رحلتها نحو اقتصاد متنوع ومستدام، سيكون من الضروري استغلال قوة تسويق المشاريع البيئية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ وضمان مستقبل مزدهر للأجيال القادمة.

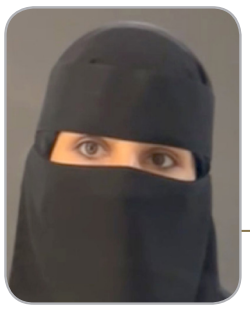

نفلاء بنت علي القاضي
خريجة الكليات

لماذا الأطفال أكثر عرضة للمخاطر البيئية؟

الطفل مُعرض للخطر منذ أن كان جنينًا في بطن أمه ويتأثر سلبًا بالمخاطر البيئية خارج بيئة الرحم وبشكل مضاعف أكثر من البالغين وذلك لأنه لازال في طور النمو ومن أمثلة هذه المخاطر:

- مستوى تدخين الأم في فترة الحمل وتناولها للكحول يؤثر على سلامة الجهاز العصبي لدى الجنين وقد يؤدي لتشوهات خلقية.
- سوء تغذية الأم الحامل في هذه الفترة يشكل خطر على صحة واكتمال نمو الجنين بشكل طبيعي، ويؤدي لتشوهات خلقية واضطرابات نفسية وإعاقات.

أما بعد الولادة وحين يتراوح عمر الطفل بين شهرين إلى ١٤ شهرا فإنه يقوم بالزحف ولمس الأشياء المُلقاة على الأرض ويقوم بلعق بعضها وإدخالها بفمه للتعرف عليها وهذا يعرضه للخطر الصحي بشكل واضح.

والأطفال في مرحلتهم المبكرة يتأثرون بالمخاطر البيئية من تلوث أو انتشار فايروسات ويستقبلون هذه الملوثات والأمراض أكثر من الكبار وتكون مسؤولة عن صحتهم عند البلوغ .. كما يحصل في موسم الشتاء.

فعند ارتفاع درجة الحرارة عند الطفل باستمرار في فصل الشتاء وعدم الالتزام بالرعاية الصحية الفورية سينتج عن ذلك خلل في نمو الجهاز العصبي ويؤدي لتلف في وظائف المخ التي تؤثر مستقبلًا على الجوانب النمائية لدى الطفل من الإدراك والانتباه والذاكرة.

إن الحد من المخاطر البيئية من شأنه أن يمنع وفاة طفل واحد من كل أربعة أطفال. ففي عام ٢٠١٢، كان عدد الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بسبب البيئة ١,٧ مليون حالة وشملت هذه الوفيات ٥٧٠ ألف وفاة بسبب التهابات الجهاز التنفسي، و٣٦١ ألف وفاة بسبب الإسهال، و٢٧٠ ألف وفاة بسبب أمراض الأطفال حديثي الولادة، و٢٠٠ ألف وفاة بسبب الملاريا (World Health Organizaitor)

اهتمام الأمم المتحدة بأبحاث مخاطر تلوث البيئة البحرية الناتج عن السفن

تقرير خاص بإشراقة مها إحسان

تولي الأمم المتحدة اهتمامًا متزايدًا بمشكلة تلوث البيئة البحرية، خاصةً الناتج عن أنشطة السفن، نظرًا لتأثيره السلبي على النظم البيئية البحرية وصحة الإنسان، من خلال منظماتها المختصة، مثل المنظمة البحرية الدولية (IMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، تسعى الأمم المتحدة إلى وضع سياسات وتشريعات تحدّ من هذا التلوث وتحفز الأبحاث العلمية لإيجاد حلول مستدامة.

أسباب تلوث البيئة البحرية بسبب السفن

تعتبر السفن التجارية والنفطية والمراكب السياحية مصدرًا رئيسيًا لتلوث المحيطات والبحار، وذلك بسبب:

التسرب النفطي: يعدّ من أخطر أشكال التلوث، حيث يؤدي انسكاب النفط إلى تدمير النظم البيئية البحرية.

تصريف مياه الصابورة: التي تحتوي على كائنات دقيقة وملوثات تضر بالتوازن البيئي عند تفريغها في بيئة جديدة.

النفايات البلاستيكية: حيث تسهم السفن في تراكم المخلفات الصلبة، مما يشكل خطرًا على الكائنات البحرية.

انبعاثات الكبريت وأكاسيد النيتروجين: الناتجة عن وقود السفن، مما يسبب تلوث الهواء والمياه.

جهود الأمم المتحدة في الأبحاث والتنظيم

١ـ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

اتفاقية ماربول (MARPOL): التي تهدف إلى الحد من التلوث البحري الناجم عن السفن، من خلال لوائح صارمة بشأن تصريف النفايات والزيوت والمواد الكيميائية.

اتفاقية لندن لمنع التلوث البحري: التي تنظم عمليات إلقاء النفايات في البحار والمحيطات.

٢ـ الدعم البحثي والتقني

تمويل أبحاث حول التقنيات البديلة للوقود البحري، مثل الوقود منخفض الكبريت والغاز الطبيعي المسال.

دعم استخدام الطاقة النظيفة في السفن، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتقليل البصمة الكربونية.

التعاون مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير أنظمة معالجة مياه الصابورة، بهدف منع انتقال الأنواع الغازية بين البيئات البحرية المختلفة.

٣ـ المراقبة والرقابة

تنفيذ برامج رقابية تعتمد على الأقمار الصناعية لمتابعة السفن المخالفة.

فرض غرامات صارمة على السفن التي تتجاوز المعايير البيئية.

التحديات والمستقبل

رغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات مثل عدم التزام بعض الدول بالاتفاقيات، وضعف المراقبة في بعض المناطق البحرية النائية. ومع ذلك، تستمر الأمم المتحدة في تعزيز الأبحاث وتطوير تقنيات صديقة للبيئة للحد من تأثير النقل البحري على البيئة البحرية. ختامًا، يمثل التعاون الدولي بين الحكومات، وشركات النقل البحري، والعلماء، مفتاحًا لحماية المحيطات من التلوث، وضمان بيئة بحرية نظيفة للأجيال القادمة.

د. فيصل بن
الفديع الشريف
عضو هيئة التدريس

الإصغاء لنداء البيئة

كنت أحضر قبل عدة أيام محاضرة قانونية عامة ضمن الأنشطة الثقافية والمعرفية التي تنظمها الأندية الطلابية بكليات الشرق العربي. ورد في المحاضرة أن «القانون لا يحمي المغفلين» وهو ما آثار حفيظة الأستاذ الدكتور محمد النجيمي الذي طلب المداخلة قائلاً أن القانون وضع أصلا لحماية المغفلين والجهلة والمستضعفين والمظلومين.

والحقيقة أن البيئة التي تحيط بنا ونعيش عليها وبها ومنها، تعاني كثيرا من الظلم والإهمال والتجاهل والتعدي والعبث والتخريب بقصد أو دونما قصد. وهو أمرٌ يتعدى أثره على الإنسان والحيوان والنبات والماء والهواء وكل الموارد الأساسية للحياة التي تمدنا بها البيئة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها تلوث المياه بمادة الزئبق مما تسبب في إصابة السكان بمرض إضطراب الاعصاب الحاد (مينامانا) في اليابان في خمسينات القرن الماضي. وكذلك تسرب حوالي خمسة ملايين برميل نفط في خليج المكسيك عام ٢٠١٠ مما أدى إلى تدهور بيئي وتلوث السواحل وتأثير سلبي على الكائنات البحرية القريبة، وتلويث مياه الخليج العربي بالنفط أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩٠.

كما أن إشكالية الاستنزاف والرعي الجائر والاستخدام السيء، ساهمت في تدمير الغطاء النباتي واختفاء آثاره الإيجابية، بالإضافة إلى شواهد وأمثلة كثيرة جدا.

لقد تنبهت المملكة العربية السعودية للموضوع البيئي وأولته الاهتمام الأكبر، وما إطلاق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لمبادرة السعودية الخضراء إلا إحدى الشواهد على هذا الاهتمام سواء ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ أو في غيرها. لقد تم إطلاق أكثر من ٧٧ برنامجا موجها للبيئة والنمو المستدام، باستثمارات تجاوزت ٧٠٠ مليار ريال تستهدف تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنويا، وزيادة الغطاء النباتي بزراعة ١٠ مليارات شجرة لتأهيل ٤٠ مليون هكتار من الأراضي، بالإضافة إلى حماية ٣٠٪ من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تحققت ولله الحمد ثمرات كثيرة لهذه الخطط وهذا الالتزام، منها إنجاز ٧٠٠ ميقاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تم توصيلها بالشبكة عام ٢٠٢٢ لتشغيل أكثر من ١٠٠ ألف منزل، بالإضافة إلى ١٧ مشروعا قيد التطوير بطاقة إجمالية تبلغ ١٣,٧٦ جيجاوات، وزراعة ملايين الأشجار واستصلاح أكثر من ٦٠ ألف هكتار من الأراضي.

ويأتي تنظيم كلية الشرق العربي للحقوق للمؤتمر العلمي السادس لجمعية محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سيكون خلال الفترة من ٢٥-٢٧ شعبان ١٤٤٦ الموافق للفترة من ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٢٥ شاهدا على أهمية الموضوع ومدى التفات المشرعين والقانونيين له، لوضع الأسس والتشريعات والقوانين الصارمة التي تعزز الجهود وتساعد في الحفاظ على البيئة والعناية بها، وذلك باعتبار الزامية القانون وأن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن. وهو ما يجعلنا نستبشر خيرا في القادم من الأيام فيما يتعلق بآثار الجهود الدولية والمحلية التي تستهدف البيئة وحمايتها والحفاظ عليها لأجواءٍ أنظف، وحياة أجود وأفضل.

الشرق العربي إشراقة

المشرف العام
أ.د.عبدالله بن محمد الفيصل

نائب المشرف العام
أ.د. سعيد بن تركي المله

مستشار التحرير
محمد بن عبدالله الفيصل

رئيس التحرير:
د. خالد محمد الخضري

مساعد رئيس التحرير
أحمد بن محمد السعدي

مدير التحرير:
بندر بن محمد الذرحاني

التصوير
إبراهيم على الطلاسي
أثير بنت سعيد القحطاني

الإخراج الصحفي
أحمد إبراهيم الخولي

التدقيق اللغوي
أ. ليلى الفيصل

المحررون
د. ماجدة مصطفى عبدالرازق
غادة بخش
أمل الحربي

عنوان المراسلة
كليات الشرق العربي

بريد إلكتروني:
ishraqah@arabeast.edu.sa

هاتف: 920003015